

د. عمر رحال لـ«فلسطين»:
العقوبات الأمريكية على الجناية
الدولية تهدف إلى تمكين
الاحتلال من الإفلات من العقاب
رام الله-غزة/ حاوره جمال غيث:
قال الخبير في القانون الدولي والإنساني د. عمر رحال:
إن العقوبات الأمريكية المفروضة على المحكمة
الجناية الدولية تأتي في سياق الضغوط الرامية إلى

فلسطين

حارسة الحقيقة

F E L E S T E E N

شاهد ومصابون بينهم مصور
صحفي.. ومستوطنون يهاجمون
مزارعي الزيتون في الضفة

محافظات/ فلسطين:
استشهد أمس مواطن وأصيب آخرون بينهم مصور صحفي
في أماكن مختلفة من الضفة الغربية المحتلة، في
حين واصل مستوطنون وقوات الاحتلال هجماتهم

يومية - سياسية - شاملة

الأحد 29 ربيع الآخر 1448 هـ / 11 أكتوبر / تشرين الأول 2026 Sunday 11 October 2026



20070503

نزيف المدنيين في غزة.. «آلة الإبادة» تحصد 8 شهداء بينهم طفل

الاحتلال يواصل
التشريد القسري
ويدمر 3 منازل

مواطنين وإصابة آخرين في مجزرة نفذتها إسرائيل
واستهدفت تجمعاً للمواطنين قرب دوار حيدر غربي
مدينة غزة.

الإسرائيلية ثمانية شهداء بينهم طفل، كما أسفرت عن
مصابين، في وقت شرد الاحتلال مزيداً من العائلات، وقصف
ثلاثة منازل. فقد أفاد مجمع الشفاء الطبي باستشهاد 4

غزة/ فلسطين:
ليس بعيداً عن مرور عام على اتفاق وقف إطلاق النار
أمس، استمر نزيف المدنيين في غزة، وحصدت آلة الإبادة



مواطنون يشيعون شهيداً ارتقى بقصف الاحتلال قرب مفترق حيدر غرب غزة أمس (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

مطالبات بإعادة بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية عبر انتخابات حرة ونزيهة

المعوقات، وسط مطالبات بضمانات واضحة لتنفيذ
الموعد الجديد.
وأصدر عباس أمس مرسوماً ألغى بموجبه

ونزيهة، وسط تساؤلات عن مسوغات رئيس السلطة
محمود عباس لتأجيل الانتخابات التشريعية التي
كانت مقررة في نوفمبر المقبل، وما اتخذ لتجاوز

رام الله-غزة/ فلسطين:
طالبت أوساط فلسطينية سياسية وحقوقية، أمس،
بإعادة بناء المؤسسات الوطنية عبر انتخابات حرة

تحذير من مخاطر تأجيل
الانتخابات التشريعية على النظام
السياسي الفلسطيني

غزة/ أدهم الشريف:
يهدد تأجيل الانتخابات التشريعية التي كان مقرراً
إجرائها نهاية العام الحالي بمخاطر على النظام

منسق «المؤتمر الشعبي الفلسطيني» - 14 مليوناً» عمر عساف لـ«فلسطين»:
تأجيل الانتخابات يكرّس تآكل شرعية النظام السياسي
الفلسطيني ويغيّب إرادة الشعب

رام الله-غزة/ حاوره جمال غيث:
حذر منسق «المؤتمر الشعبي الفلسطيني» -
14 مليوناً» عمر عساف، من تداعيات تأجيل

محليات

المنظمة الدولية
للهجرة: جميع سكان غزة
تقريباً بحاجة إلى مأوى

3

في اليوم العالمي لمناهضة الإعدام
مؤسسات الأسرى تطالب
بالإفراج عنهم فوراً
ووقف «قانون الإعدام»

2

مع دخول الإبادة عامها الرابع
مركز حقوق: «وقف النار»
لم يوقف جرائم القتل
الإسرائيلية في غزة

3

من الميدان

من شقاء العمر إلى عرس
مؤجل.. شهادات ضحايا
قصف الصبرة

5

اقتصاد

خبير اقتصادي لـ«فلسطين»:
ضغوط متزايدة على
الاقتصاد الإسرائيلي بعد
ثلاث سنوات من الحرب

10

رياضة

صالحة أبو يوسف
النجار.. بارقة أمل لإحياء
الرياضة في خان يونس
رغم الدمار

11

شهيد ومصابون بينهم مصور صحفي.. ومستوطنون يهاجمون مزارعي الزيتون في الضفة

محافظات/ فلسطين:

استشهد أمس مواطن وأصيب آخرون بينهم مصور صحفي في أماكن مختلفة من الضفة الغربية المحتلة، في حين واصل مستوطنون وقوات الاحتلال هجماتهم على مزارعي الزيتون. فقد أعلنت وزارة الصحة، استشهاد الشاب شادي أحمد إبراهيم عجارمة (32 عاماً)، قرب مفرق النبي يونس شمال الخليل.

وقالت الوزارة، إنها تبلغت من الهيئة العامة للشؤون المدنية باستشهاد المواطن عجارمة، برصاص قوات الاحتلال عند مفرق النبي يونس بالخليل، واحتجاز جثمانه.

وفي أريحا، أصيب شابان، خلال اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي المدينة.

وأفادت مصادر طبية بأن أحد المصابين أصيب في الفخذ، والآخر في القدم،



ونُقل إلى المستشفى لتلقي العلاج. وأضافت المصادر أن قوات الاحتلال أطلقت الرصاص الحي باتجاه المواطنين عقب اقتحامها وسط المدينة.

وفي رام الله، أصيب تسعة مواطنين،

خلال هجوم للمستوطنين وقوات الاحتلال على المزارعين في قرية دير أبو مشعل. وأفادت جمعية الهلال الأحمر، بأن طواقمها تعاملت مع تسع إصابات، إحداها بالرصاص الحي في الفخذ، وإصابتان بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، وست إصابات جراء الاعتداء بالضرب.

وذكر رئيس مجلس قروي المغير أمين أبو عليا لوكالة "وفا"، بأن قوات الاحتلال والمستوطنين حاصروا منزل عائلة المواطن محمد حامد أبو عليا، وأطلقوا قنابل الغاز صوبه، ما أدى إلى إصابة أفراد العائلة بالاختناق، علماً أن 20 فرداً يقطنون المنزل. ولفت أبو عليا، إلى أن قوات الاحتلال منعت سيارة الإسعاف من الاقتراب من المكان، وأطلقت قنابل الغاز صوب

طاقمها. وفي السياق، داهم مستوطنون منازل المواطنين في الجهة الغربية من القرية، وهاجموا قاطفي الزيتون، في حين تصدى لهم الأهالي. في سياق متصل، أصيب مصور صحفي بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، والعشرات بالاختناق خلال اقتحام قوات الاحتلال قرية دير أبو مشعل.

ولفتت مصادر إلى أن قوات الاحتلال أصابت الصحفي عصام الريماوي بالرصاص المطاطي في الفخذ، خلال تغطيته للأحداث الجارية في القرية. كما أصيب مواطنان جراء اعتداء مستوطنين على قاطفي الزيتون في قرية دير بزيغ غرب مدينة رام الله. وأفاد رئيس المجلس القروي مهند عثمان لوكالة "وفا"، بأن مستوطنين

هاجموا قاطفي الزيتون في أراضي منطقة "القرعة" التابعة للقرية، ورشوهم برذاذ الفلفل واعتدوا عليهم بالضرب، ما أدى إلى إصابة شابين، أحدهما بكسور في اليدين، والآخر بجروح ورضوض.

وأضاف أن المصابين نُقلوا إلى مستشفى رام الله لتلقي العلاج. وفي نابلس، أصيب أربعة مواطنين بجروح ورضوض، من جراء اعتداء مستوطنين، في بلدة بيتا.

وأفادت مصادر محلية لـ"وفا"، بأن مستوطنين هاجموا مزارعين في منطقتي جبل قماص والظهر، جنوب شرق البلدة، واعتدوا عليهم بالضرب، ما أدى إلى إصابة أربعة منهم، وجرى نقلهم لتلقي العلاج.

وفي سياق اعتداءات المستوطنين، هاجم مستوطنون مزارعين خلال قطفهم ثمار الزيتون في قرية برق، غرب رام الله، وأجبروه على مغادرة أراضيهم ومنعوه من مواصلة القطف.

وقال رئيس مجلس قروي برق صايل كنعان لـ"وفا"، إن مجموعة من المستوطنين داهمت منطقة "خلعة علي"، الواقعة بين القرية وبلدة دير دبان المجاورة، واعتدت على المزارعين خلال قطفهم ثمار الزيتون، وأجبرتهم على مغادرة أراضيهم، محذرة إياهم من العودة إليها لاستكمال القطف.

وكان مستوطنون قد أحرقوا، الثلاثاء

الماضي، منزلاً في القرية تقطنه أسرة مكونة من خمسة أفراد.

وتتعرض قرية برق لاعتداءات متكررة من المستوطنين تستهدف منازل المواطنين وأراضيهم الزراعية، إلى جانب محاولات اقتحام القرية وترويع سكانها.

وفي أحدث المعطيات، سجلت الهيئة، أول من أمس، 19 اعتداءً للمستوطنين استهدفت قاطفي الزيتون والمزارعين وممتلكاتهم، وشملت إحراق مركبة، واقتلاع أكثر من 50 شجرة زيتون في بلدة قصرة جنوب نابلس، ومهاجمة قاطفي الزيتون في عدد من قرى الضفة الغربية، وإطلاق الرصاص وإصابة مزارع في محافظة سلفيت.

ونفذ المستوطنون الشهر الماضي 647 اعتداءً، تركزت في محافظة رام الله والبيرة بواقع 506 اعتداءات، تلتها محافظة نابلس بـ342 اعتداءً، ثم الخليل بـ272 اعتداءً، وجنين بـ202 اعتداءً، وبيت لحم بـ187 اعتداءً، وطولكرم بـ152 اعتداءً، والقدس بـ149 اعتداءً.

كما أظهرت معطيات الهيئة أن اعتداءات جيش الاحتلال والمستوطنين على المزارعات خلال شهر آب/أغسطس 2026 طالت 21,508 أشجاراً، بينها 19,375 شجرة زيتون، في مؤشر إلى حجم الأضرار التي تلحق بالقطاع الزراعي ومصادر رزق المزارعين الفلسطينيين.

في اليوم العالمي لمناهضة الإعدام

مؤسسات الأسرى تطالب بالإفراج عنهم فوراً ووقف "قانون الإعدام"

غطاءً قانونياً وسياسياً يشرعن عمليات التصفية القائمة، إذ تعود جذور مشروع القانون إلى المنظومة القانونية التي استندت في بعض أحكامها إلى قوانين الاحتلال البريطاني، حيث ظل تطبيقه على مدى عقود محاطاً بضوابط وحسابات سياسية.

وأضافت، أن هذا التوجه يُوجّه، في 30 آذار/مارس 2026، بإقرار الكنيست الإسرائيلي، في القراءتين الثانية والثالثة، قانوناً يقرض عقوبة الإعدام على الفلسطينيين بذريعة التسبب عمداً في مقتل مستوطنين، ويخفض المتطلبات القانونية لفرض العقوبة، بحيث يمكن للقضاة إصدار الحكم بأغلبية بسيطة بدلاً من الإجماع الذي كان مطلوباً سابقاً بموجب الأوامر العسكرية المعمول بها في الأراضي المحتلة.

الإسرائيلية أصبحت جزءاً من الممارسات اليومية بحق الأسرى، من خلال سياسة القتل البطيء والتصفية المباشرة وغير المباشرة، وما يرافقها من تعذيب وتجويع ممنهج وحرمان من العلاج والرعاية الطبية، وعزل عن العالم الخارجي، ومعاملة حاطة بالكرامة، وإعدام خارج نطاق القانون.

وذكرت أن هذه الظروف أدت إلى استشهاد ما لا يقل عن 92 أسيراً ومعتقلاً ممن عُرفت أسماؤهم منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. ووصفت هذه المرحلة بأنها الأكثر دموية في تاريخ الحركة الأسيرة، فضلاً عن عدد كبير من معتقلي قطاع غزة الذين أعدمهم الاحتلال ميدانياً أو قضوا تحت التعذيب في السجون والمعسكرات، دون الكشف عن هوياتهم. وأكدت أن مشروع قانون إعدام الأسرى يشكل

رام الله/ فلسطين:

طالبت مؤسسات الأسرى أمس بوقف قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأسرى والأسيرات.

ودعت المؤسسات، في بيان بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، إلى فتح تحقيقات دولية مستقلة في جرائم التعذيب والإهمال الطبي والقتل داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي ومراكز احتجازه.

وقالت إن الأسرى والأسيرات الفلسطينيين يعيشون في سجون ومعتقلات الاحتلال أشرس مراحل التصفية والقتل الممنهج منذ بداية جريمة الإبادة الجماعية.

وأشارت إلى أن المعتقلات تحولت إلى ميادين رئيسة لممارسة التعذيب الجسدي والنفسي. وأضافت أن عقوبة الإعدام في المنظومة



دولة فلسطين
المجلس الأعلى للقضاء
لدى محكمة صلح غزة ... الموقرة
في القضية رقم: 2026 / 237
في الطلب رقم: 2026 / 427

المستدعيان /

1. أسماء عادل محمد الديري - من سكان غزة الصبرة بالقرب من مسجد الإيمان هوية رقم (804494433) جوال رقم (0594815172)
2. عادل محمد محمود الديري - من سكان غزة الصبرة بالقرب من مسجد الإيمان هوية رقم (926306739) وكيله المحامي / د. محمد عادل سعدة - غزة الساحة مقابل صيدلية عادل جوال رقم (0599028189)

المستدعى ضدهما (المدعى عليها الثانية) / شركة اكورد للتجارة العامة ولتسويق ويمثلها السيد/ لؤي شعبان عبد الفتاح أحمد هوية رقم (801725664) غزة مجمع الرؤيا التجاري مقابل جامعة الأزهر جوال رقم 0097094442200

نوع الدعوى/ بطلان وعدم نفاذ سندات والتزامات ناشئة عن معاملة تمويل ووقف الخصم واسترداد المبالغ المقتطعة.

قيمة الدعوى/ 8400 شيكل (ثمانية آلاف وأربعمائة شيكل فقط).

((مذكرة حضور بالنشر المستبدل))

في القضية رقم 2026/237
في الطلب رقم 2026/427

إلى المستدعى ضده بما أن المستدعي المذكور قد أقام القضية المرقومة أعلاه استناداً إلى ما يدعيه في لائحة دعواه المذكورة أعلاه ونظراً لأنك خارج البلاد وحسب اختصاص محكمة صلح غزة في نظر هذه القضية وعملاً بالمادة 20 من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001 وبناءً على قرار محكمة صلح غزة في الطلب رقم (2026/ 427) المتفرع عن القضية رقم (2026/237) صلح غزة بالسماح لنا بتبليغك عن طريق النشر المستبدل وذلك حسب الأصول.

لذلك يقتضي عليكما أن تحضرا لهذه المحكمة يوم (الخميس) الموافق (29 - 10 - 2026) الساعة التاسعة صباحاً كما يقتضي عليك إيداع جوابك التحريري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر وليكن معلوماً لديكما أنك إذا تخلفت عن ذلك فسينظر في القضية والطلب باعتبارك حاضراً.

حرر في: 8-10-2026م

رئيس قلم محكمة صلح غزة
الأستاذ: عمار قنديل

الاحتلال يواصل التشريد القسري ويدمر 3 منازل

نزيف المدنيين في غزة.. «آلة الإبادة» تحصد 8 شهداء بينهم طفل

غزة/ فلسطين:

ليس بعيدا عن مرور عام على اتفاق وقف إطلاق النار أمس، استمر نزيف المدنيين في غزة، وحصدت آلة الإبادة الإسرائيلية ثمانية شهداء بينهم طفل، كما أسفرت عن مصابين، في وقت شرد الاحتلال مزيدا من العائلات، وقصف ثلاثة منازل.

فقد أفاد مجمع الشفاء الطبي باستشهاد 4 مواطنين وإصابة آخرين في مجزرة نفذتها مسيرة إسرائيلية واستهدفت تجمعاً للمواطنين قرب دوار حيدر غربي مدينة غزة.

وقالت مصادر محلية إن مسيرة إسرائيلية استهدفت بصاروخ واحد على الأقل تجمعاً للمواطنين قرب دوار حيدر، وهي منطقة مكتظة بالسكان والمارة.

وأفاد مصدر في الإسعاف والطوارئ، باستشهاد طفل برصاص قوات الاحتلال خارج مناطق سيطرته غربي مدينة غزة، إضافة إلى استشهاد شاب بديران الاحتلال في شارع يافا بمدينة غزة.



(تصوير/ محمود أبو حصيرة)

ولاحقا، أعلن مجمع الشفاء الطبي إصابة مواطنة بديران الاحتلال خارج مناطق سيطرتها في بيت لاهيا شمالي قطاع غزة. وذكر مصدر طبي أن مواطنا استشهد متأثرا بإصابته في قصف بمسيرة إسرائيلية على خيمة نازحين في منطقة المواصي بمدينة خان يونس الجمعة. وفي المحافظة الوسطى، استشهد مواطن وأصيب 5 آخرون في قصف من مسيرة إسرائيلية لدراجة نارية.

في السياق، واصل الاحتلال تشريد المواطنين مما تبقى من منازل في غزة. وقالت مصادر صحفية، إن غارات إسرائيلية دمرت ثلاث منازل في مدينة غزة وشمالي القطاع واستهدفت أرضا زراعية في دير البلح. ومنذ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 ترتكب (إسرائيل)، بدعم أمريكي، إبادة جماعية في غزة، خلفت أكثر من 74 ألف شهيد وما يزيد على 175 ألف جريح، ودمارا طال 90% من البنى التحتية.

لمواجهة مخاطر السيول والأمطار الشتوية
المنظمة الدولية للهجرة: جميع
سكان غزة تقريبًا بحاجة إلى مأوى

جنيف/ فلسطين:

قالت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة، إن جميع سكان قطاع غزة تقريباً بحاجة إلى خيام أو مساعدة في توفير المأوى قبل حلول الشتاء، إذ إن من المتوقع أن تجلب ظاهرة النينو المناخية أمطاراً غزيرة، في وقت لا تزال فيه الإمدادات شحيحة بسبب قيود الاحتلال. وأضافت المنظمة في بيان، أن ظاهرة النينو، التي قد تكون الأقوى على الإطلاق وفقاً لوكالة الأرصاد الجوية التابعة للأمم المتحدة، قد تضعف المباني غير الآمنة أكثر، وتسبب في سيول قد تتفاقم في وجود أنظمة التصريف المتضررة بشدة في القطاع. وقالت إيمي بوب المديرة العامة للمنظمة، إن ما يقرب من مليونين داخل القطاع الذي دمرته الحرب، يحتاجون إلى المساعدة، لكن لم تتم تلبية سوى حوالي 17 بالمئة من احتياجات المأوى في الشتاء من جهات إغاثة. وتابعت: "يجب أن تتمكن العائلات التي عانت بالفعل من النزوح المتكرر والخسائر المدمرة من مواجهة فصل الشتاء بأمان وكرامة"، وأضافت أن القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال تجعل من الصعب على الوكالات توسيع نطاق استجاباتها.

وقالت المنظمة الدولية للهجرة، إن سلطات الاحتلال لم تسمح بدخول نحو 8600 مجموعة من لوازم الإيواء الطارئة، التي تتكون من الخشب والقماش المشمع وبعض المواد الأساسية، إلى قطاع غزة، إذ صنفتها على أنها مواد ذات استخدام مزدوج.

"منتدى الإعلاميين": تفنيد مزاعم
الاحتلال بشأن مشافي غزة يتطلب
إدخال الصحافة الدولية للقطاع

غزة/ فلسطين:

أكد منتدى الإعلاميين الفلسطينيين أمس، أن كشف حقيقة المزاعم والروايات الإسرائيلية المتواصلة بشأن عمل المستشفيات والمؤسسات الصحية في قطاع غزة يستدعي السماح الفوري للدخول المستقل والمباشر للصحفيين ووسائل الإعلام الدولية إلى القطاع.

وأوضح المنتدى في بيان، أن الدعاية والبيانات المسمومة التي يبثها جيش الاحتلال ضد المنظومة الصحية وطواقمها الإنسانية تهدف إلى تزييف الحقائق في الواقع الصحي الكارثي، مشدداً على أن تفنيد هذه الادعاءات لا يكون إلا عبر الاطلاع الحر والميداني للصحافة الأجنبية لنقل شهادات الطواقم الطبية والمرضى ومعاينة الواقع كما هو.

وأشار المنتدى إلى أن استمرار منع الصحفيين الدوليين من دخول غزة منذ بدء الإبادة الجماعية يحرم الرأي العام العالمي من مصدر مستقل للتحقق من الوقائع، ويكفل للاحتلال مساحة لتزوير روايات أحادية وثبت زيفها مراراً عقب اقتحام وتدمير العديد من المستشفيات.

وجدد "الإعلاميين الفلسطينيين" مطالبته بفتح قطاع غزة أمام وسائل الإعلام الدولية دون قيود، وضمان سلامة الصحفيين وحقوقهم في الوصول إلى المعلومات بحرية واستقلالية، داعياً المؤسسات الصحفية والمنظمات المعنية بحرية الإعلام حول العالم إلى تكثيف الضغوط لفرض الدخول الفوري للصحفيين، ومنع استخدام غياب الإعلام الدولي كأداة لحجب الجرائم وتضليل الرأي العام.

مع دخول الإبادة عامها الرابع

مركز حقوقي: "وقف النار" لم يوقف جرائم القتل الإسرائيلية في غزة

غزة/ فلسطين:

قال مركز غزة لحقوق الإنسان أمس، إن 1,481 مواطناً استشهدوا في قطاع غزة خلال الفترة الممتدة من 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025 حتى 9 أكتوبر/تشرين الأول 2026، بمعدل يزيد على أربعة شهداء يومياً، مؤكداً أن الإعلان عن "وقف إطلاق النار" لم يوقف جرائم القتل الإسرائيلية بالتزامن مع دخول حملة الإبادة الجماعية عامها الرابع على التوالي.

وأوضح المركز في تقرير حقوقي، أن الحصيلة المؤقتة شملت 324 طفلاً و164 امرأة و51 مسناً تجاوزوا الستين من العمر، ليشكل الأطفال والنساء وحدهم نحو ثلث الشهداء.

وأشار التقرير إلى أن القتل تواصل في 314 يوماً من أصل 365 يوماً، بمعدل يقارب 28 شهيداً أسبوعياً و123 شهيداً شهرياً، مع توزع الضحايا بنسب متطابقة تقريباً بين النصف الأول من العام (743 شهيداً) والنصف الثاني (738 شهيداً)، ما ينفي وجود أي تراجع جوهري في استهداف المدنيين. وبين التقرير أن 83.8% من الشهداء قضا من جراء هجمات جوية، في حين استشهد 237 مواطناً (بينهم 60 طفلاً و26 امرأة) برصاص جيش الاحتلال قرب ما يُعرف بـ"الخط الأصفر" الذي يسيطر على نحو 70% من مساحة القطاع، ما يعكس إصرار الاحتلال على استخدام القوة المميتة وتجاهل مبادئ التمييز والتناسب الحاكمة للقانون الدولي

الإنساني. وشدد المركز الحقوقي على أن استمرار القتل وتواصل الحصار والنزوح القسري وحرمان السكان من مأوى آمن يثبت أن الإعلان عن وقف إطلاق النار لم يتحول إلى حماية حقيقية للحق في الحياة، مشيراً إلى أن أركان جريمة الإبادة الجماعية لا تزال قائمة ومستمرة ميدانياً. وطالب مركز غزة لحقوق الإنسان المجتمع الدولي والدول الضامنة والوسطاء بالتحرك الفوري لفرض حماية فعلية للمدنيين، وفتح التحقيقات المستقلة في كافة حالات القتل الموثقة، والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة قادة الاحتلال وعدم السماح بإفلاتهم من العقاب.

د. فايز أبو شمالة

سنة كاملة على وقف
إطلاق النار في غزة

يوم 11 أكتوبر 2025 تم التوصل لاتفاقية وقف إطلاق النار في غزة، كان يوماً عالمياً بحضور أكثر من عشرين رئيساً ومملكاً عربياً وإسلامياً ودولياً، وبرعاية الرئيس الأمريكي في شرم الشيخ، عقد لقاء أو اتفاق وقف إطلاق النار، الذي تفاخر به الرئيس الأمريكي بصفته أهم إنجاز له، أمام كل وسائل الإعلام العالمية.

فما الذي جرى منذ ذلك التاريخ؟

لقد التزمت حركة حماس وقصائل المقاومة بكل شروط وقف إطلاق النار، بما في ذلك إطلاق سراح كل الجنود الإسرائيليين الأسرى لديها، وسدت حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي الذرائع، حتى أن جثة الضابط الإسرائيلي هدار جولدن، الموجودة في غزة منذ عدوان 2014، تم تسليمها، وتحت التهديد الإسرائيلي تم البحث بمساعدة الآليات المصرية عن آخر جثمان لجندي إسرائيلي تعرض وجوده في الأسر لقصف الطيران الإسرائيلي.

ولم تطلق حركة حماس ورجال المقاومة الفلسطينية أي طلقة باتجاه الجنود الإسرائيليين منذ ذلك التاريخ، بل ارتقى شهيداً في أنفاق رفح، وأنفاق الشمال أكثر من مقاوم حاصرهم وقف إطلاق النار داخل الأنفاق، دون أن يتمكنوا من العودة إلى مناطق نفوذ المقاومة، ودون أن يسمح لهم العدو حتى بتسليم أنفسهم وإعادتهم إلى ذويهم، وتركهم تحت رحمة العملاء الذين تشفوا بتعذيب بعضهم. لقد تنازلت حركة حماس وقصائل المقاومة رافة بسكان غزة، ورحمة بمصيرهم الذي صار مرتين بالارهاب الإسرائيلي المنفلت، في واقع عربي ودولي عجز حتى عن الضغط على إسرائيل لعدم التعرض للمدنيين.

لقد صار سكان غزة رهينة في يد الجيش الإسرائيلي، يضغط بمعاناتهم على رجال المقاومة، الذين لم يتهربوا من واجباتهم ومسؤولياتهم، على أمل أن يفي العدو الإسرائيلي بشروط وقف إطلاق النار، وعلى أمل أن يجسد الوسطاء موقفاً ضاغطاً على أمريكا، كي تضغط على إسرائيل، لتوقف عدوانها على أهل غزة.

سنة كاملة، 365 يوماً متواصلة لم يتوقف فيها العدوان الإسرائيلي على أهل غزة، حتى فاق عدد الشهداء في السنة الثالثة للعدوان 1460 شهيداً، معظمهم قادة، ومن خيرة الرجال والنساء والأطفال، وهناك أكثر من 5116 جريحاً، كل ذلك بالرغم من اتفاقية وقف إطلاق النار، وتحت سمع وبصر أكثر من عشرين ملكاً ورئيساً رعوا الاتفاق، وانتظروا خيره، فإذا بالعدو الإسرائيلي يريهم شره.

ولما يزل العدو الإسرائيلي يزج بأهل غزة في قلب المعركة، حتى أن القيادات الإسرائيلية لم تخف قناعاتها، وهي تصف كل سكان غزة بالإرهاب، ولم يعترض الكثير منهم على قتل الأطفال، على اعتبار أنهم مشاريع مقاومة بعد عشرات السنين، ومن هنا جاء الحصار، وتواصل منع إدخال مواد الإعمار.

غزة بحاجة إلى موقف تنظيمي فصائلي قيادي يضع حداً لهذا الواقع، فما دام العدو الإسرائيلي لم يلتزم بوقف إطلاق النار، ولن يلتزم، واستبقى على المدنيين في غزة، وغاب الوسطاء والضامنون عن المشهد، فلماذا لا يفكر رجال المقاومة بطريقة مختلفة؟ لماذا لا يحددون أمام الوسطاء سقفاً زمنياً للصبر والصمت، ولا سيما بعد تحول المزاج العالمي المؤيد للعدوان الإسرائيلي إلى موقف راجم للعدوان الإسرائيلي في كل عواصم الدنيا؟



مصطفى أبو السعود

حقوق الإنسان والعلاقات الدولية

مما شهدته العقود الأولى من القرن الماضي، الثورة في علوم الاتصال التي لا تهدأ، إذ صار بإمكان أي إنسان أن يرى أي حدث في أي مكان وهو في سرير نومه، أو يعلم عن أي حدث قبل وقوعه، متجاوزاً الحدود الجغرافية. هذه الطفرة أسهمت إلى حد كبير في خلق واقع متناقض أثر بشكل كبير في مجال حقوق الإنسان والعلاقات الدولية. قد يسأل سائل: وما الرابط بين حقوق الإنسان والإعلام والعلاقات الدولية؟

الإجابة أن كثيراً من الأنظمة مارست كثيراً من أنواع الظلم ضد معارضيهما في حدودها الجغرافية؛ لأنها لم تكن تخشى أن ينقل الإعلام ما تفعله؛ لأن الإعلام ينال في حضن الزعيم، فكان الحاكم ينال مطمئناً بأن صراخ المظلومين لن يسمعه أحد، لكن مع الثورة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، لم تعد الأنظمة قادرة على إخفاء جرائمها كما في الماضي.

هذه الثورة جعلت العالم قرية صغيرة، وكل ما يحدث فيها يراه كل من يسكنها ويتأثر به، والكثير من الجميع مؤسسات إقليمية ودولية ومحلية، فهي في مجالات عديدة، وأهمها حقوق الإنسان، التي تتدخل في الدولة التي يمارس نظامها العنف الانتهاكات ضد معارضيه فقط؛ لأنهم يعارضون هذا الانتهاك لحقوق الإنسان داخل جغرافية الدولة، فلم يقف أثره عند حدود الجغرافيا، بل سمع وعلم به كثيرون من شخصيات ودول، فتدخلت لإيقاف أذى النظام.

من الأنظمة من تراجع نتيجة التدخلات الخارجية، سواء حملت تلك التدخلات طابعاً سلمياً أم طابعاً خشناً، ومنها من لم يتراجع، وكأن من يقتلهم ليسوا بشراً. وأياً كان نوع التدخلات، فلا شك أنها أسهمت في خلق واقع جديد في مجال العلاقات الدولية، إذ إن من التدخلات ما كان على هيئة تدخل جماعي، كان بعض أعضائه لهم علاقة مع النظام القمعي، وعرفوا عن استمرار تأييده، ومنهم من كانت العدوة حاضرة في العلاقات بينهم سابقاً، ومنهم من كان على الحياد، فأصبح ضد النظام القمعي.

إسقاطاً لما سبق على واقعنا الفلسطيني وما يحدث فيها من انتهاكات ضد أهلها، لا سيما في غزة، فقد أثرت المجازر الإسرائيلية ضد غزة وأهلها في طبيعة العلاقات الدولية، وكان من مظاهر التأثير أن كثيراً من الدول انتقدت بشدة المجازر الإسرائيلية على أعلى مستوياتها الرسمية، وأوقفت كثيراً من أوجه التعاون معها، بل صارت تلوح بالمزيد، وتلك المجازر قد أخرجت دولاً ومؤسسات وشخصيات كثيرة في كافة المجالات، وأخرجتهم من دائرة حلفاء إسرائيل، فأدخلتهم إما إلى دائرة «العداء الصريح»، أو «الحليف الخجول»، وإما أبقتهم ضمن «الحليف المنبوذ».

دول كثيرة كانت قبل الحرب حليفة لإسرائيل أصبحت معارضة لها، حتى الرئيس الأمريكي ترامب قال ذات يوم: «من كان ينتقد إسرائيل يشعر بأنه منبوذ، أما الآن، فمن يؤيدها فهو يشعر بأنه منبوذ».

لكن بالرغم من شدة المعارضة الدولية للمجازر الإسرائيلية في فلسطين، خاصة غزة، فإنها لم تتخذ خطوات عملية مؤثرة توقف الإبادة، عكس كثير من الدول التي تعرض سكانها لمجازر من نظامها الحاكم، واتحدت الدول والمنظمات الدولية ضده، وتم إسقاطه.

يجب القول إن العلاقات الدولية تتأثر بما يحدث في أي بقعة جغرافية، لكن الدول العربية والإسلامية، رغم ما في فضاءها من فضائيات، وفي بطنها من خيرات، وعلى ظهرها من مقومات قوة، لم تستخدم علاقاتها الدولية من أجل وقف حرب الإبادة، و«عدم الاستخدام» قد يكون رغبة منها فيه، أو عجزاً منها عنه.

إن الحرص العربي على أهمية ضمان حقوق الإنسان يجب أن يترجم عملياً، ولقد آن الأوان لمخاطبة الغرب بالسلاح الذي رفعه في وجهه غيره من الدول، وهو «حقوق الإنسان»، وممارسة الضغوط الفعلية على الاحتلال لوقف عدوانه على فلسطين وأهلها وغيرها من الدول العربية، حتى يكون لفلسفة حقوق الإنسان معنى في القرن الواحد والعشرين.

الخبير في القانون الدولي والإنساني د. عمر رحال لـ "فلسطين": العقوبات الأمريكية على الجناية الدولية تهدف إلى تمكين الاحتلال من الإفلات من العقاب



ذات أهمية مباشرة للضحايا الفلسطينيين الذين ينتظرون تحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

ورأى أن العقوبات الأمريكية تعزز الشعور بازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي خصوصاً عندما تتخذ إجراءات ضد مؤسسة قضائية دولية بسبب ملاحقتها مسؤولين إسرائيليين.

وأشار رحال إلى أن الولايات المتحدة استخدمت مراراً نفوذها السياسي في المؤسسات الدولية لحماية (إسرائيل) من قرارات أو إجراءات قد تترتب عليها مساءلة، معتبراً أن التحالف الأمريكي الإسرائيلي يشكل عاملاً مؤثراً في التعامل مع الملفات القانونية المتعلقة بفلسطين.

ولفت إلى أن بعض حلفاء واشنطن ومن بينهم دول أوروبية أبدوا اعتراضات على العقوبات الأحادية المفروضة على المحكمة، لافتاً إلى أن حماية استقلال القضاء الدولي تتطلب مواقف واضحة من الدول التي تؤكد التزامها بالقانون الدولي حتى لا تتحول الإجراءات العقابية إلى وسيلة لردع المؤسسات القضائية عن النظر في القضايا الحساسة سياسياً.

وشدد على أن حقوق الضحايا الفلسطينيين يجب أن تظل في صلب الجهود الدولية وأن أي تأخير في المحاسبة لا يعني انتهاء المسؤولية القانونية أو سقوط الحق في المطالبة بالعدالة.

مواجهة الضغوط الأمريكية

ودعا رحال، إلى تكثيف التحرك الفلسطيني الرسمي والشعبي على المستويين الدبلوماسي والقانوني وتعزيز التعاون مع الدول الداعمة للقضية الفلسطينية والمؤسسات الحقوقية الدولية لضمان استمرار المسار القضائي ومواجهة الضغوط التي تستهدف المحكمة.

وأكد أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني والأكاديميين والصحفيين في توثيق الانتهاكات ونشر المعلومات الموثوقة ومواصلة مخاطبة الرأي العام الدولي، مشدداً على ضرورة ألا يقتصر التضامن مع الفلسطينيين على فترات محددة أو أحداث طارئة.

وتابع: العمل القانوني يجب أن يترافق مع نشاط سياسي ودبلوماسي متواصل، بما يضمن إبقاء قضية الضحايا الفلسطينيين حاضرة أمام المؤسسات الدولية ومواصلة المطالبة بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحقهم.

وختم رحال، بالقول: إن التحديات التي تواجه القضاء الدولي ليست جديدة على الفلسطينيين الذين يدركون تأثير موازين القوى السياسية في مسارات العدالة الدولية، لكنه شدد على أن ذلك لا ينبغي أن يؤدي إلى اليأس أو التخلي عن الحقوق، داعياً إلى مواصلة الجهود حتى يمثل المسؤولون عن الجرائم أمام القضاء المختص وتتاح للضحايا فرصة الوصول إلى العدالة والإنصاف.

ومنذ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 ترتكب (إسرائيل)، بدعم أمريكي، إبادة جماعية في غزة، خلفت أكثر من 74 ألف شهيد وما يزيد على 175 ألف جريح، ودماراً طال 90% من البنى التحتية.

رام الله-غزة/ حاوره جمال غيث:

قال الخبير في القانون الدولي والإنساني د. عمر رحال: إن العقوبات الأمريكية المفروضة على المحكمة الجنائية الدولية تأتي في سياق الضغوط الرامية إلى عرقلة مساءلة قادة الاحتلال الإسرائيلي عن الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين ولا سيما في قطاع غزة، وتمكينهم من الإفلات من العقاب، محذراً من تداعيات هذه الإجراءات على استقلالية القضاء الدولي ومصداقيته.

وأضاف رحال، في حوار مع صحيفة "فلسطين" أمس أن الخطوة الأمريكية تعكس استمرار سياسة حماية الاحتلال الإسرائيلي من المساءلة القانونية سواء من خلال استخدام واشنطن حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي أو ممارسة الضغوط على المؤسسات القضائية الدولية، بما يحد من قدرتها على ملاحقة المسؤولين عن الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني.

وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية، أول من أمس، عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية، متوعدة بتعطيل عملها وذلك بعد ساعات من منح لجنة نوبل جائزة السلام للقضية السابقة في المحكمة نافي بيلاي.

وكان وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، قد أعلن أن واشنطن ستفرض حظراً على التعاملات مع المحكمة التي وصفها بـ"المارقة"، في خطوة تصعد الضغوط التي تمارسها إدارة الرئيس دونالد ترامب، على المؤسسة القضائية الدولية، في مسعى للحد من نشاطها وتقويض دورها في ملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم دولية.

عرقلة مسار العدالة

وأوضح رحال، أن العقوبات الأمريكية يمكن قراءتها من زاويتين الأولى شخصية مرتبطة بالرئيس الأمريكي ترامب، الذي سعى إلى تقديم نفسه بوصفه صانعاً للسلام، والثانية مؤسسية تتصل بطبيعة العلاقة الأمريكية الإسرائيلية وبمحاولات توفير الحماية السياسية والقانونية للاحتلال.

وأشار إلى أن إدارة ترامب، روجت لدور الرئيس الأمريكي في إنهاء النزاعات لكن السياسات الأمريكية في عدد من الملفات الدولية تتناقض مع هذه الصورة.

واعتبر أن العقوبات على المحكمة الجنائية الدولية تندرج ضمن مساعٍ أوسع للضغط على المؤسسات الدولية التي تتخذ إجراءات قانونية بحق مسؤولين إسرائيليين ارتكبوا جرائم حرب ضد الفلسطينيين.

وتأسست المحكمة الجنائية الدولية عام 2002 للنظر في الجرائم الأشد خطورة ومنها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

وكانت الجناية الدولية، قد أصدرت مذكرتي توقيف بحق رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، ووزير جيشه السابق يوآف غالانت، على خلفية اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة.

- جرائم الاحتلال بحق الفلسطينيين لن تسقط بالتقادم رغم الضغوط الأمريكية على الجناية الدولية

- المطلوب تحرك فلسطيني ودولي واسع لمواجهة الضغوط وضمان محاسبة قادة الاحتلال

- الإجراءات الأمريكية لا ينبغي أن تدفع المحكمة إلى التراجع عن اختصاصاتها

- استمرار الحرب والمعاناة الإنسانية يجعل مسألة المساءلة ذات أهمية مباشرة للضحايا الفلسطينيين

- العقوبات الأمريكية تعزز الشعور بازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي

وأكد رحال، أن هذه الإجراءات الأمريكية لا ينبغي أن تدفع المحكمة إلى التراجع عن اختصاصاتها، معرباً عن اعتقاده بأن الضغوط لن تنهي مسار الملاحقة القانونية وأن الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص القضاء الدولي لا تسقط بالتقادم لمجرد مرور الوقت أو تعذر محاسبة مرتكبيها في مرحلة معينة.

ازدواجية المعايير

وفيما يتعلق بتداعيات العقوبات على التحقيقات المرتبطة بالجرائم الإسرائيلية في غزة، قال رحال: إنه لا يتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات بالضرورة إلى وقف الملاحقات لكنه حذر من أن الضغوط قد تضعف قدرة المؤسسات القضائية على أداء عملها وتؤثر في الظروف التي تعمل فيها المحكمة والقضاة والمدعون العامون.

وأضاف: أن استمرار الحرب وما خلفته من قتل ودمار ونزوح ومعاناة إنسانية يجعل مسألة المساءلة

من شقاء العمر إلى عرس مؤجل.. شهادات ضحايا قصف الصبرة

غزة / محمد حجازي:

يقف الشاب معتز العيسوي (24 عاماً)، مصدوماً بين أركان شقيقته التي دمر قصف إسرائيلي على حي الصبرة بمدينة غزة جدرانها وكسر محتوياتها، ليتحول حلم العمر في لحظات إلى حطام. وفي

تفاصيل المأساة، تجسدت قسوة الحرب في حكايات الشباب الذين تبذرت أحلامهم وهم على أعتاب دخول الحياة الزوجية في غمضة عين.



مأسى إنسانية بعد قصف الصبرة

عرس مؤجل: معتز العيسوي (24 عاماً) يعجز عن استكمال الاستعداد لزفافه، بعد أضرار طالت شقيقته قبل أيام من مواعده.

ضياح شقاء العمر: أبو إسماعيل اللوح (64 عاماً) يفقد منزله وذكريات عقود من حياته تحت الركام.

ليلة في العراء: عائلة اللوح تمضي لياليها أمام أنقاض منزلها، وتواصل افتراش العراء.

فقدان الوثائق والاحتياجات الأساسية: عائلة اللوح تفقد أوراقها الثبوتية ولوازمها اليومية تحت الأنقاض.

819 مواطناً متضرراً: نحو 117 شقة سكنية تضررت في المربع السكني، وفق الدفاع المدني.

دمار واسع: تدمير بناية السوافيري المؤلفة من ستة طوابق وستة منازل مجاورة بالكامل، وأضرار متفاوتة بعشرات المنازل المحيطة.



اللحظات الأولى التي تحولت فيها المنطقة إلى جحيم من الغبار والركام. وبحرق شديدة، يتحدث جابر، عن جيرانه الذين باتوا دون مأوى يظلمهم، مؤكداً أن جميع المتضررين هم مدنيون عزل ليس لهم أي انتماء سياسي، ولا ذنب لهم سوى أنهم يسكنون في منازلهم الآمنة التي سويت بالأرض في لحظات.

يتابع: "رغم أن منزلنا لم يُهدم بالكامل، إلا أن الهزة العنيفة والغبار المتصاعد جعلنا نوقن أنها لحظتنا الأخيرة. لقد عشنا دقائق من الرعب الحقيقي وأطفالنا يصرخون تحت الركام المتطاير والنوافذ المهشمة"، داعياً المجتمع الدولي والجهات الإنسانية للتدخل العاجل ووضع حد لسياسات الاحتلال بحق أهالي القطاع المنكوب. ويؤكد أهالي الحي أن هذا الاستهداف الإسرائيلي يأتي ضمن مسلسل التدمير المنهجي للأحياء السكنية المأهولة، حيث يجد معظم المواطنين أنفسهم اليوم بلا مأوى في مواجهة قسوة النزوح والعدوان، متحملين مرارة الفقد فوق أطلال منازلهم التي تحولت إلى ذكريات تحت الأنقاض.

"فلسطين"، أنه لم يكن يتخيل أن ينسف شقاء العمر في لحظة واحدة، إذ غادروا تحت وابل الصواريخ لا يملكون سوى الثياب التي يرتدونها. ويضيف: "لم يعد لنا أي مأوى نلجأ إليه، بتنا ليلتنا الأولى في الشارع أمام ركام منزلنا، وإلى الآن نلتحف السماء".

ويشير اللوح، إلى أن المنزل لم يكن مجرد جدران وأسقف، بل كان يجمع شمل العائلة بأكملها، ويؤوي أبناءه وأحفاده الذين باتوا اليوم مشتبكين بلا سقف يظلمهم، منبهاً إلى أنهم فقدوا تحت هذا الركام جميع وثائقهم الثبوتية واحتياجاتهم الأساسية، وحتى أبسط مقومات الحياة اليومية، لتبدأ رحلة جديدة من الضياع والبحث عن لوازم العيش الضرورية في ظروف إنسانية قاسية.

ليلة مربعة

وضمن الشهادات التي تروي تفاصيل ليلة حبست الأنفاس، والمأسى الناجمة عنها، يقف محمد جابر (38 عاماً)، أمام منزله الذي تعرض لأضرار جسيمة شاهدها على فداحة الجريمة التي هزت المربع السكني بأكمله، ليروي لصحيفة "فلسطين"، هول

المنطقة المكتظة بالأهالي إلى ساحة دمار شامل طالت عدداً كبيراً من المباني والمنازل السكنية. وأدى القصف المباشر إلى تدمير بناية عائلة السوافيري بالكامل، والمكونة من ستة طوابق سكنية، بالإضافة إلى التدمير الكلي لستة منازل مجاورة وملاصقة للبناية المستهدفة، في حين لحق دمار بليغ وجزئي بعشرات المنازل المحيطة، ما أسفر عن تسوية المباني بالأرض وتضرر البنية التحتية. وأوضح الدفاع المدني، في تصريح له، أن إجمالي الشقق المتضررة في المربع السكني بلغ نحو 117 شقة سكنية، وهو ما يعني تضرر نحو 819 مواطناً، (بمتوسط سبعة أفراد في الشقة الواحدة)، باتوا جميعهم ما بين مفقود للمأوى أو قاطن في منازل غير صالحة للسكن، مؤكداً أن معاناة العائلات المتضررة تتضاعف فور انتهاء القصف مع بدء رحلة النزوح والبحث عن أمان مفقود.

ضياح شقاء العمر

وأمام ركام منزله الذي استحال أنقاضاً، يقف الحاج أبو إسماعيل اللوح (64 عاماً)، بذهول يتفقد ما تبقى من ذكريات عقود طويلة، مؤكداً لصحيفة

يقول العيسوي لصحيفة "فلسطين"، ونبرة الخيبة تملأ صوته: "كان من المفترض أن أرف عريساً خلال أيام معدودة بعد سنوات طويلة من التعب والشقاء. لقد بذلت كل ما أملك وأرهقت نفسي بالديون لنصل إلى هذه اللحظة ونجهز عشاء الزوجية حجراً بحجر، لكن القصف المجاور نسف فرحتنا وأحال الشقة إلى مكان غير صالح للسكن بعدما انهارت جدرانها وتطاير أثاثها المكتمل".

ويتابع: "عرسي كان يفصلنا عنه أيام قليلة، فكيف لي أن أرتب أموري اليوم ومن أين لي أن أرمم ما دُمر؟ بصعوبة بالغة استطعت استكمال تجهيز البيت وتأمين مستلزمات الفرح في ظل هذه الظروف القاسية، واليوم أجد نفسي وأسرتي أمام عجز كامل عن ترميم الحوائط المنهدمة أو إيجاد بديل يلم شملنا، ليبقى حلم الفرح معلقاً بين الركام وضياح الأمل".

وفي مشهد يجسد البطش والتدمير الإسرائيلي المنهجي، تحول مربع سكني كامل في حي الصبرة إلى كومة من الركام والأتربة، إثر قصف طائرات الاحتلال، الخميس الماضي، بناية سكنية لعائلة السوافيري، ليحيل

الانتخابات الفلسطينية

قرار التأجيل: أصدر رئيس السلطة محمود عباس مرسومًا ألغى بموجبه الانتخابات التشريعية المقررة في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، وحدد 11 سبتمبر/أيلول 2027 موعدًا لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بالتزامن.

عدد المؤهلين للاقتراع: نحو مليونين و970 ألف مواطن.

الضفة الغربية: مليون و590 ألف ناخب.

قطاع غزة: مليون و240 ألف ناخب.

حملة الهوية المقدسية: نحو 140 ألف ناخب.

آخر انتخابات تشريعية: عام 2006، وفازت فيها حركة المقاومة الإسلامية حماس بأغلبية المقاعد.

أبرز المطالب: توضيح المسوغات القانونية والموضوعية لتأجيل الانتخابات، وتوفير ضمانات لتنفيذ الموعد الجديد، وإجراء حوار وطني شامل، وضمان المشاركة في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

أبرز التحذيرات: تعميق أزمة الشرعية، وإضعاف الرقابة والمساءلة، وتحويل الظروف الاستثنائية إلى ذريعة لتعطيل الحقوق السياسية.

مطالبات بإعادة بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية عبر انتخابات حرة ونزيهة

رام الله- غزة/ فلسطين:

طالبات أوساط فلسطينية سياسية وحقوقية، أمس، بإعادة بناء المؤسسات الوطنية عبر انتخابات حرة ونزيهة، وسط تساؤلات عن مسوغات رئيس السلطة محمود عباس لتأجيل الانتخابات

التشريعية التي كانت مقررة في نوفمبر المقبل، وما اتخذ لتجاوز المعوقات، وسط مطالبات بضمانات واضحة لتنفيذ الموعد الجديد.

التحرير وتجديد مؤسساتها، وانتخاب المجلس الوطني بما يضمن التمثيل الحقيقي للفلسطينيين في الوطن والشتات، وإنهاء الإقصاء واحتكار القرار، واعتماد آليات شفافة للمشاركة والمساءلة. كما دعت إلى ضمان استقلال لجنة الانتخابات المركزية، وحماية الحريات وتكافؤ الفرص، واحترام نتائج الاقتراع، ووضع خطة وطنية ودولية لضمان المشاركة في القدس وغزة والضفة الغربية والشتات، ومواجهة عرقلة الاحتلال بالتحرك السياسي والقانوني والدبلوماسي.

السند الدستوري

كما رفضت الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون "استقلال" تأجيل الانتخابات التشريعية، معتبرة أن "قصور جاهزية بعض الفصائل" لا يبرر المساس بحق الشعب الفلسطيني في اختيار ممثليه.

وقالت الهيئة في بيان إن أي مرسوم لتأجيل الانتخابات يفتقر إلى السند الدستوري، مع غياب نص قانوني يمنح رئيس السلطة أو السلطة التنفيذية صلاحية إلغاء الانتخابات أو تأجيلها بصورة منفردة بعد الإعلان عنها.

وأوضحت أن فتح باب الترشح وتسجيل القوائم واستيفاء المتطلبات القانونية أنشأ حقوقيًا ومراكز قانونية واجبة الحماية للمرشحين والقوائم الانتخابية، وأن تغيير موعد الاقتراع يمس مبدأ الأمان القانوني وحقوق المشاركين في العملية الانتخابية.

ودعت رئاسة السلطة إلى رفض توصيات التأجيل والالتزام بأحكام القانون الأساسي، وطالبت لجنة الانتخابات المركزية بمواصلة تنفيذ الجدول الزمني للعملية الانتخابية باستقلالية فنية وإدارية بعيدًا عن الضغوط السياسية.

كما دعت مؤسسات المجتمع المدني والقوائم الانتخابية إلى التصدي قانونيًا وقضائيًا لأي مرسوم قد يصدر لتأجيل الانتخابات، والطقن في الإجراءات التي تمس حق المواطنين في اختيار ممثليهم في الموعد المحدد.

يُذكر أن عدد المواطنين المؤهلين للاقتراع يبلغ نحو مليونين و970 ألف شخص، بينهم مليون و590 ألفًا في الضفة الغربية، ومليون و240 ألفًا في قطاع غزة، ونحو 140 ألفًا من حملة الهوية المقدسية.

وجرت آخر انتخابات تشريعية عام 2006، وفازت فيها حركة المقاومة الإسلامية حماس بأغلبية المقاعد.



مسددًا ضربة لجميع آمال بناء سلطة وطنية خالصة، قوية، وبمؤسسات فاعلة، وقيادة شرعية منتخبة بشفافية، سلطة وقيادة تخضعان للقانون، وليس فوق القانون كما يحدث الآن تحت سمع وبصر شعبنا والعالم أجمع".

وأوضح أن التيار يعتزم توسيع دائرة الحوار والتواصل مع الشعب الفلسطيني، بكل قواه الوطنية والسياسية، لتشكيل "جبهة ضغط قوامها الرئيسي طاقات شعبنا".

وطالب "العالم أجمع مراجعة مواقفهم بما يعكس القيم الديمقراطية والقانونية التي يؤمنون بها، وألا يتركوا شعبنا تحت احتلالين، احتلال عسكري استيطاني غاصب، واحتلال طغمة فاسدة مستبدة"، على حد تعبيره.

المبررات القانونية

بدوره، اعتبر مركز "حماية" لحقوق الإنسان أن تأجيل الانتخابات التشريعية يستوجب توضيح مبرراته القانونية والموضوعية، محذرًا من تحول الظروف الاستثنائية إلى ذريعة لتعطيل الحقوق السياسية أو إخضاع تجديد الشرعيات للحسابات الشخصية والحزبية.

وأكد المركز في بيان أن الانتخابات الدورية والحرّة والنزيهة استحقاق دستوري وحق أصيل للشعب الفلسطيني، وفرصة لإنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات على أساس الإرادة الشعبية وسيادة القانون.

وحذر من أن استمرار غياب المؤسسات المنتخبة يضعف الرقابة والمساءلة، ويخل بالتوازن بين السلطات، ويعمق أزمة

وأصدر عباس أمس مرسومًا ألغى بموجبه الانتخابات التشريعية في نوفمبر المقبل، بعد أن كان قد دعا الشعب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة إلى المشاركة في انتخابات حرة ومباشرة وفق أحكام القانون.

ويدعو المرسوم إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في 11 سبتمبر/أيلول 2027، لانتخاب رئيس دولة فلسطين وأعضاء المجلس التشريعي معًا.

وقالت حركة المقاومة الإسلامية حماس، إنها تابعت المرسوم الرئاسي الذي يدعو إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في سبتمبر/أيلول 2027، مؤكدة "موقفها المبدئي الثابت بضرورة إعادة بناء مؤسساتنا الوطنية وإصلاحها، وترتيب بيتنا الداخلي عبر مسار ديمقراطي من خلال انتخابات حرة ونزيهة، باعتبار ذلك أولوية وطنية لتوحيد صفوف شعبنا وحماية حقوقه الوطنية".

وأضافت في بيان: إن قرار تأجيل الانتخابات إلى العام القادم، لعدم توافر الظروف والمعطيات السياسية والأمنية والميدانية اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، خطوة في الاتجاه الصحيح يجب أن تقود إلى حوار وطني شامل وجاد ومثمر.

وأكدت جهوزيتها للانخراط في الحوار الشامل للتوافق على نتائج واضحة وملزمة لجميع الأطراف، تتضمن آليات ترتيب البيت الفلسطيني، ولا سيما المجلسين الوطني والتشريعي، والتوافق على إستراتيجية وطنية شاملة تتضمن البرنامج السياسي وإدارة المرحلة الانتقالية، ومواجهة التهديدات الإسرائيلية الخطيرة التي تستهدف قضيتنا الوطنية، وإنقاذ شعبنا في كل أماكن وجوده، ولا سيما في قطاع غزة الذي يتعرض لحرب الإبادة والتجهير.

من جهته، وصف قائد التيار الإصلاحي في حركة فتح محمد دحلان، المرسوم الذي أصدره عباس بتعطيل الانتخابات للمرة الثانية بأنه "ليس مجرد إجراء إداري أو سياسي، بل هو جريمة موصوفة بحق الديمقراطية، وبحق شعبنا الفلسطيني، وإمعان خطير في مصادرة إرادة الشعب، وتكريس لسطوة حكم فاقد للشرعية الدستورية والقانونية والأخلاقية منذ خمسة عشر عام".

وأضاف دحلان عبر فيسبوك: "لقد حول عباس ومن يحيط به من زمرة منتفعة مؤسسات السلطة إلى إقطاعية خاصة،

منسق «المؤتمر الشعبي الفلسطيني» - 14 مليوناً» عمر عساف لـ «فلسطين»:

تأجيل الانتخابات يكرّس تآكل شرعية النظام السياسي الفلسطيني ويغيّب إرادة الشعب

رام الله- غزة/ حاوره جمال غيث:

حذر منسق «المؤتمر الشعبي الفلسطيني» - 14 مليوناً» عمر عساف، من تداعيات تأجيل الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في 28 تشرين الثاني / نوفمبر المقبل، معتبراً أن تعطيل هذا الاستحقاق من شأنه تعميق أزمة شرعية النظام السياسي الفلسطيني، وإضعاف ثقة الشارع بالقوى السياسية والمؤسسات القائمة.

الذي جاء وفق الموقف الرسمي آنذاك بذريعة تعذر إجرائها في القدس، معتبراً أن السنوات التي أعقبت ذلك لم تشهد تقدماً ملموساً في إنهاء الانقسام أو تعزيز الوحدة الوطنية، بل تواصلت أزمة النظام السياسي وتراجعت مكانة القوى الفلسطينية. وحذر من أن تأجيلاً جديداً قد يؤدي إلى مزيد من تآكل الشرعية وإضعاف ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية في وقت تتطلب فيه التطورات المرتبطة بغزة، ومستقبل القضية الفلسطينية وجود قيادة تحظى بتفويض شعبي واضح. وتابع: أن انتخاب قيادة موثوقة من شأنه تعزيز قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة التحديات السياسية والوطنية، مؤكداً أن تجاوز الأزمة يتطلب تجديد الشرعية عبر صناديق الاقتراع لا من خلال التوافقات المغلقة بين الفصائل.

قرار وطني

وقال عساف: إن تأجيلاً محدوداً ومحدداً بفترة زمنية واضحة، إذا اقتضته ضرورات جدية وارتبط بجدول زمني ملزم لاستكمال الاستحقاقات الانتخابية قد يكون قابلاً للنقاش لا سيما إذا تزامن مع ترتيبات لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني. لكنه حذر من أن تأجيل الانتخابات لمدة طويلة قد تصل إلى عام أو أكثر من شأنه فتح الباب أمام مزيد من التنصل من الاستحقاق الديمقراطي، واستبدال إرادة الشعب بتوافقات سياسية بين الفصائل.

وشدد على ضرورة الإسراع في وضع ترتيبات عملية لإجراء انتخابات شاملة تشمل المجلس الوطني والمجلس التشريعي والرئاسة، بما يضمن تجديد الشرعية وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية على أسس ديمقراطية. وأشار عساف، إلى أن تغيب الشعب عن المشاركة في اختيار ممثليه سواء على مستوى المؤسسات الوطنية أو النظام السياسي أسهم في تكريس التفرد بالقرار وإضعاف الحريات وغياب التجديد السياسي، داعياً إلى معالجة هذه الاختلالات من خلال انتخابات حرة وشاملة. وختم بالقول: إن الخروج من أزمة النظام السياسي الفلسطيني يبدأ بإعادة الاعتبار لإرادة الشعب، مؤكداً أن المطلوب ليس الاكتفاء بإعلان مواعيد انتخابية بل العمل الجاد لضمان إجرائها في أقرب وقت ممكن، بما يعزز الوحدة الوطنية ويمنح المؤسسات الفلسطينية شرعية متجددة لمواجهة التحديات الراهنة.



الانتخابات حق للشعب ولا يجوز رهنها بحسابات الفصائل

المطلوب انتخابات شاملة تنهي تغيب الشعب عن القرار الوطني

الظروف التي تواجه الشعب الفلسطيني كانت قائمة عند صدور مرسوم إجراء الانتخابات ما يثير تساؤلات بشأن تأجيلها

تساؤلات بشأن استخدام هذه الظروف مبرراً لإعادة النظر في موعدها. وتابع: أن التحديات الميدانية والسياسية لا ينبغي أن تتحول إلى ذريعة لتعطيل حق الفلسطينيين في اختيار ممثليهم، مشيراً إلى أن الأولوية يجب أن تكون لإيجاد الآليات التي تضمن إجراء الانتخابات في ظل الظروف القائمة. واستحضر عساف، قرار تأجيل الانتخابات عام

في موعدها، محذراً من أن تتحول التوافقات بين القوى إلى بديل عن الإرادة الشعبية. تأكل الشرعية وأكد عساف، أن الظروف التي تواجه الشعب الفلسطيني بما فيها استمرار الاحتلال والحرب على قطاع غزة، والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، كانت قائمة عند صدور المرسوم الرئاسي الداعي إلى إجراء الانتخابات ما يثير

وقال عساف، في حوار مع صحيفة "فلسطين" أمس: إن الانتخابات حق أصيل للشعب الفلسطيني ولا يجوز ربط إجرائها بمدى جهوزية الفصائل والقوى السياسية أو حساباتها ومصالحها، مشدداً على أن إعادة بناء النظام السياسي وتجديد شرعيته يجب أن ينطلقا من العودة إلى الشعب وتمكينه من اختيار ممثليه بحرية.

وأضاف: أن استمرار غياب الانتخابات بعد سنوات طويلة من تعطيلها أسهم في تآكل شرعية النظام السياسي وإضعاف دور القوى الفلسطينية، مؤكداً أن المرحلة الراهنة تتطلب توحيد الجهود الوطنية لمواجهة الاحتلال وتداعيات الحرب على قطاع غزة، إلى جانب التحديات المتصاعدة في الضفة الغربية والقدس المحتلة. وأصدر رئيس السلطة محمود عباس -أمس- مرسوماً ألغى مرسوماً سابقاً كان قد حدد 28 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل موعداً لإجراء الانتخابات التشريعية وحدها، بعد أن كان قد دعا الشعب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة إلى المشاركة في انتخابات حرة ومباشرة وفق أحكام القانون.

مخاوف جدية

وأوضح عساف، أن تأجيل الانتخابات يثير مخاوف جدية بشأن مستقبل العملية الديمقراطية الفلسطينية، في ظل الحاجة الملحة إلى إعادة بناء النظام السياسي على أسس ديمقراطية وتشاركية تتيح للشعب اختيار قيادته وممثليه. وأشار إلى أن الدعوات إلى تأجيل الانتخابات كانت تطرح أحياناً تحت مبررات التوافق الوطني أو عدم جاهزية بعض القوى، لكنه شدد على أن هذه الاعتبارات لا ينبغي أن تتقدم على حق المواطنين في المشاركة السياسية واختيار ممثليهم.

وقال: إن النظام السياسي الفلسطيني يعاني تآكلاً في شرعيته نتيجة غياب الانتخابات لنحو عقدين، معتبراً أن مواجهة هذه الأزمة لا تكون بتأجيل الاستحقاقات الديمقراطية بل بالعودة إلى الشعب باعتباره مصدر الشرعية وتمكينه من المشاركة في صياغة القرار الوطني.

وأضاف: أن القوى السياسية مطالبة بتكثيف أوضاعها وبرامجها بما يستجيب لتطلعات الشعب الفلسطيني بدلاً من إخضاع حقوق المواطنين لمدى استعداد الفصائل أو مصالحها السياسية.

ولفت عساف، إلى أن ما يجري في الكواليس السياسية وما طرح خلال الحوارات الوطنية يثير تساؤلات بشأن مدى الالتزام بإجراء الانتخابات

تحذير من مخاطر تأجيل الانتخابات التشريعية على النظام السياسي الفلسطيني

غزة/ أدهم الشريف:

يهدد تأجيل الانتخابات التشريعية التي كان مقرراً إجراؤها نهاية العام الحالي بمخاطر على النظام السياسي الفلسطيني بعد 20 سنة من آخر انتخابات برلمانية عقدت عام 2006، وفق محللين سياسيين. وأصدر رئيس السلطة محمود عباس، أمس، مرسوماً ألغى بموجبه المرسوم رقم (4) لسنة 2026، بشأن إجراء الانتخابات التشريعية في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2026، وتأجيلها إلى 11 سبتمبر/ أيلول 2027، في حين يدعو المرسوم إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة.

ونص المرسوم الجديد على دعوة الشعب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة إلى المشاركة في انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ومباشرة، لانتخاب رئيس دولة فلسطين وأعضاء المجلس التشريعي بشكل متزامن.

وسبق أن تم تأجيل الانتخابات التي كان قد تقرر تنظيمها عام 2021، الأمر الذي لاقى ردود فعل فصائلية رافضة لقرار التأجيل.

وعدّ المحلل السياسي د. حسين الديك،

الانتخابات التشريعية مطلباً وطنياً وشعبياً، وأداة من أدوات النضال الوطني التحرري الفلسطيني، مشدداً على أهميتها في استعادة الشرعيات الفلسطينية وبناء المؤسسات الديمقراطية المنتخبة، في واقع سياسي صعب تمر به القضية الفلسطينية محلياً وإقليمياً ودولياً.

وأوضح الديك لصحيفة "فلسطين"، أن القضية الفلسطينية تنزف سياسياً في ظل سنوات من الانقسام السياسي والحرب المدمرة والاستيطان والضم والتهويد، معتبراً أن الانتخابات تمثل مطلباً لكل مواطن فلسطيني، وتحظى بإجماع على ضرورة إجرائها. وأشار إلى أن أطرافاً سياسية -لم يسمها- أعلنت رغبتها في الذهاب إلى الانتخابات، لكن في الخفاء لديها حسابات أخرى، معتبراً أن ذلك قد يؤثر في إمكانية إجراء الانتخابات وتوقيتها.

مستبعدة ولكن!

وبينما رأى الديك أن الانتخابات التشريعية تواجه مجموعة من الاعتبارات والعوائق الإسرائيلية والدولية والإقليمية والفصائلية،

شدّد على أنها تُمثل استحقاقاً وطنياً وسياسياً وشعبياً يهدف إلى قطع الطريق على المشاريع الإقليمية والإسرائيلية والدولية تجاه القضية الفلسطينية، سواء ما يتعلق بالضم والتهويد في الضفة الغربية، أو الوصاية الدولية على قطاع غزة.

وأوضح المحلل السياسي أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803، المتعلق بإنشاء "مجلس السلام" حتى نهاية عام 2027، يطرح تساؤلات جدية بشأن إمكانية إجراء الانتخابات وإدارة المرحلة التي ستليها.

وأضاف أن الانتخابات تعني وجود "وحدة كيانية فلسطينية واحدة، ومجلس تشريعي واحد، وحكومة فلسطينية واحدة تمارس عملها في الضفة الغربية وقطاع غزة"، في حين ينص قرار مجلس الأمن على أن غزة ستكون تحت إدارة "مجلس السلام" واللجنة الإدارية الوطنية المشكلة لإدارة القطاع، وهو ما يخلق، وفق تقديره، تعارضاً مع فكرة الانتخابات وإدارة المرحلة اللاحقة لها.

عوائق متعددة

وأضاف، أن هذا الأمر يشكل عائقاً ذا أبعاد

دولية وإقليمية إلى جانب العائق الإسرائيلي، متسائلاً عن مدى سماح (إسرائيل) بإجراء انتخابات في قطاع غزة، مع سيطرتها على أكثر من نصف مساحته خلف ما يسمى "الخط الأصفر"، وكذلك في القدس والضفة الغربية التي تعاني التجزئة والحصار والحواجز والبوابات العسكرية.

كما أشار الديك إلى أن أطرافاً فلسطينية ترى أن الظروف الحالية لا تُمثل فرصة ذهبية لإجراء الانتخابات التشريعية، الأمر الذي شكل عاملاً إضافياً دفع باتجاه تأجيلها.

وبعد أن وصف الكاتب والمحلل السياسي خالد صادق، الانتخابات التشريعية بأنها استحقاق وطني، أكد وجود أولويات عديدة أمام الشعب الفلسطيني تتقدم على إجراء الانتخابات في المرحلة الراهنة، وفي مقدمتها رفع الظلم والمعاناة التي يعيشها الفلسطينيون، وإنهاء العدوان الإسرائيلي خاصة في قطاع غزة.

وأوضح صادق لـ "فلسطين"، أن الانتخابات تظل استحقاقاً وطنياً ومهما وضورياً، لكن الظروف الحالية قد لا تتيح الفرصة لإجرائها في ظل الواقع الصعب الذي يعيشه الشعب

تجري، ولا يجري أي أساس لوجودها.

ولفت إلى أن الغريب في الانتخابات المؤجلة أن الجميع تعاطى معها على أنها حقيقة، وانهينا الآن بإلغائها، مؤكداً أنه ليس صحيحاً أن الإلغاء جاء بتوافق وطني، بدليل أن الإلغاء سبق الاجتماعات برسالة وصلت لوزير الخارجية الفرنسي.

وأكد الصباح أنه لا يوجد مؤسسة فاعلة، وإنما هناك إرادة لمجموعة تسيطر على السلطة والمنظمة وتقرر ما تشاء وتؤجل ما تشاء، وقد خبرت الحال ورأت أنه لا أحد يحتج، وتمارس الوضع نفسه بإلغاء المؤسسات وتغييبها وإنشاء عمل فردي متواصل لا يعتمد على قانون ونظام.

وأشار إلى أن القانون الأساسي مغيب بالملطق، وأن الانتخابات التشريعية تجرى كل أربع سنوات، لكنها لم تجر منذ أوُسُلو إلا مرتين، مضيفاً أن منظمة التحرير لا تقوم بعملها ولا تساءل ولا توضح لشعبها ما الذي يجري.

مبررات واهية

فيما قال المتحدث باسم التيار الإصلاحي لحركة فتح عماد محسن إن الانتخابات التي كانت مقررة في 28 نوفمبر القادم غُطلت خشية "الطغمة الحاكمة الفاسدة: من نتائج الانتخابات المتوقعة، في ظل وجود منافسين قادرين على الإطاحة بهم، وليس لأي اعتبارات أخرى أو قضايا اقتصادية أو غيرها أو الاحتلال، مشدداً على أنه لا يمكن تمرير مضايقاته باعتبارها أعذاراً ومبررات من أجل تعطيل حق الشعب الفلسطيني في اختيار ممثلين.

وأضاف محسن لصحيفة "فلسطين" أن التحالف القوي الذي

الفلسطيني. وأضاف، أن الأهمية مثلما تنصب على عقد الانتخابات يجب أيضاً أن تركز في المرحلة الحالية على كيفية رفع المعاناة ووقف العدوان الإسرائيلي.

ويعتقد صادق أن إجراء الانتخابات في ظل الظروف الحالية قد يؤدي إلى تعميق الفجوة بين فصائل فلسطينية من جهة والسلطة من جهة أخرى، على اعتبار أن السلطة تشعر أن هناك نوع من التحدي وتحالفات ضدها، الأمر الذي قد يؤثر على تماسك الجبهة الداخلية

ويخلق مزيداً من التباين في المواقف والآراء. وشدد على أن الساحة السياسية تتطلب توافقاً بين السلطة والفصائل، والعمل بجذ لوقف العدوان في الأراضي المحتلة ورفع الحصار، ووقف التهويد والاستيطان في القدس والضفة الغربية المحتلة.

وتابع صادق: "يجب أن يكون هناك انتخابات، وهي استحقاق لا مفر منه"، لكنه تساءل عما يمكن أن يقدمه الطرف الفائز فيها للشعب الفلسطيني في ظل تصاعد وتيرة العدوان الإسرائيلي.

غزة/ يحيى البعقوبي:

لم يكن تعطيل رئيس السلطة محمود عباس للانتخابات التشريعية مفاجئاً في ضوء المسار الذي أفضت إليه القوائم المشاركة في الانتخابات، بتشكيل تحالفات قوية أثارت مخاوف السلطة من إمكانية خسارة الانتخابات التي أرادت هندستها لضمان نتائجها.

وتحالفات حركة حماس التي كانت تتوقع السلطة، وفق مراقبين، عدم مشاركتها، مع التيار الإصلاحي لحركة فتح، وفصائل أخرى، وبمشاركة قوائم تابعة لفتح بشكل منفصل، أبرزها قائمة الأسير مروان البرغوثي، ما يعني تشتيت الأصوات الفتحاوية، في سيناريو متكرر لما جرى عام ٢٠٢١، التي أدت لتعطيل الانتخابات التشريعية.

وأصدر رئيس السلطة محمود عباس -أمس- مرسوماً ألغى مرسوماً سابقاً كان قد حدد 28 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل موعداً لإجراء الانتخابات التشريعية وحدها، بعد أن كان قد دعا الشعب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة إلى المشاركة في انتخابات حرة ومباشرة وفق أحكام القانون.

ودعا عباس إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في 11 سبتمبر/ أيلول 2027.

وتمثل خطوة إجراء انتخابات تشريعية فرصة لإحداث تغيير في النظام السياسي الفلسطيني وإصلاح المؤسسات الرسمية، ويعمق قرار التأجيل أزمة النظام السياسي.

وفي 26 سبتمبر/ أيلول الماضي، بدأت لجنة الانتخابات

الانتخابات المؤجلة.. تعطيل يُغلق أبواب التغيير ويُفاقم أزمة النظام السياسي الفلسطيني

الصباح: هناك إرادة لمجموعة تسيطر على السلطة والمنظمة وتقرر ما تشاء

محسن: خشية فريق عباس من نتائج الانتخابات المتوقعة وراء تعطيلها

كان يمكن أن يضم قوى سياسية وازنة وحاضرة ولها شعبية وجمهور على الأرض، مجتمعة في وجه من عطلوا الحياة السياسية الفلسطينية واستولوا قسراً على كل المؤسسات التمثيلية للشعب الفلسطيني، بالتأكيد أثار مخاوف السلطة.

وأوضح أن القصة ليست قصة فتح، لأن فتح كانت منقسمة في أكثر من مسار وإطار عمل، وأكثر من قائمة انتخابية كانت ستخوض الانتخابات، مشيراً إلى أن حسابات من أرادوا البقاء في السلطة تأثرت بوجود التحالفات القوية التي من الممكن أن تطيح بها.

وبيّن أن أبرز التداعيات حول التأجيل هي تراجع فرص إمكانية إصلاح النظام الفلسطيني، وتردّي الحالة الديمقراطية، وفقدان الثقة الوطنية والشعبية بالمكونات السياسية كافة، بالذات المكون السياسي الرسمي.

وأكد أن هذا امتداد واستكمال لمسيرة الانقسام وتعطيل أي فرص لحراك سياسي فلسطيني يمكن أن يقود إلى تغييرات في المشهد، سواء من جهة مواجهة مخططات الاحتلال أو على صعيد بنية الكيان الفلسطيني.

وتساءل محسن: عندما تكون رئيساً لمدة 21 عاماً بانتخابات جرت قبل عقدين وأكثر، وأنت تعرف أن أكثر من 90% من الشعب يطالبونك بالرحيل، كيف سيكون الحال تجاه مسألة أن تدعو الناس لصناديق الاقتراع، وكأنك تضع حبل المشنقة على عنقك؟ وعليه، يفضل على الدوام التهرب من الاستحقاق الانتخابي لأنه يعرف النتيجة سابقاً.

معركة الوعي العربي.. بين التجريف المنهجي وتحدي البقاء الحضاري



د. علاء أبو عامر

تخوض الأمة العربية والبلدان الإسلامية في عصرنا الراهن مواجهة فكرية وجودية تتجاوز صراع السلاح وتخوم الجغرافيا لتصل إلى عمق الذاكرة الجمعية وتشكيل وعي الأجيال القادمة. وقد شهدت العقود الأخيرة تحولات ملموسة ومتسارعة في المنظومات التعليمية والتربوية للعديد من الدول العربية، إذ جرت إعادة صياغة شاملة للمناهج والكتب المدرسية تحت شعارات براقية مثل "التطوير"، و"العصرنة"، و"نبذ العنف"، و"الالتزام بالمعايير الدولية". غير أن *قراءة هذه التحولات في سياقها السياسي والتاريخي تشير إلى عملية تجريف وتفرغ للثوابت القومية والدينية، بهدف تهميش الرواية التاريخية للحق الفلسطيني * وإضعاف مفاهيم الكرامة والمقاومة التي شكلت الدرع الحامي لوعي الأمة لعهود طويلة. إن خطورة هذه التحولات لا تقتصر على تعديل عبارة هنا أو حذف نص هناك، بل تتعدى ذلك إلى إحلال سردية هشة تتماشى مع اختلال موازين القوى وتوازنات الإرادة السياسية. وفي الوقت الذي يُطالب فيه الخطاب التربوي العربي بإفراغ المناهج من قيم الدفاع عن الأرض، والجهاد ضد الاستعمار، والتضامن الإسلامي، تتشبث المؤسسات التعليمية في كيان الاحتلال الاستيطاني وفي العديد من مراكز القرار الغربي بصلابة عقائدها الاستعمارية وتنشئة أجيالها على التفوق العنصري وتبرير السيطرة والتوسع. هذا الاختلال الفاضح يظهر أن عملية التعديل المنهجي لم تكن خياراً معرفياً أو حواراً ثقافياً متكافئاً، بل كانت في أغلب الحالات خضوعاً مباشراً لضغوط وإملاءات خارجية تستهدف تفكيك مناعة الأمة الفكرية.

شواهد الاستجابة في العالم العربي والإسلامي
لقد رصدت التقارير المعنية بالتربية والتعليم شبكة واسعة من الضغوط

الغربية والصهيونية تمتد على مدى عقود وشملت دولاً عديدة: إعادة تعريف العدو والصراع: *تم في العديد من الكتب الدراسية استبدال مصطلحات مثل "العدو الصهيوني" و"الاحتلال الصهيوني" بعبارات أقل حدة وتأثيراً مثل "الجانب الآخر" أو "النزاع في الشرق الأوسط"، مع تقليص المساحات المخصصة لتاريخ القضية الفلسطينية والحروب العربية مع الكيان الصهيوني.

تعديل الخرائط الجغرافية: جرى مسح أجزاء واسعة من الخرائط التي تحمل اسم "فلسطين" كاملة من البحر إلى النهر، أو ترك المناطق دون تسميات جغرافية محددة، وتغيير التسميات التاريخية للمدن الساحلية المحتلة. تفرغ النصوص الدينية والأدبية: تم حذف دروس وقصائد تتناول قيم الجهاد والدفاع عن الأوطان، ومقاومة الظلم الاستعماري، واستبدالها بنصوص تركز حصراً على التسامح والدبلوماسية دون ربطها بالعدالة وإعادة الحقوق إلى أصحابها.

إدخال مفاهيم وتجارب غريبة عن السردية الوطنية: *بلغت المطالبات والضغوط الغربية حدود التوصية بتدريس روايات تاريخية أوروبية مثل "الهولوكوست" في المناهج العربية*، مع حجب وإخفاء المحطات التاريخية والمجازر التي ارتكبتها الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية.

المناهج الفلسطينية والسلطة: الضغوط واستحقاقات التمويل تمثل المناهج الدراسية الفلسطينية الساحة الأكثر استهدافاً وحساسية، لكونها تعبر بشكل مباشر عن ثبات الشعب المحتل وتصميمه على التمسك بأرضه وروايته الوطنية.

الطلبات الغربية والصهيونية: تضغط المؤسسات التابعة للكيان الصهيوني، المدعومة بشركاء غربيين ومنظمات ضغط ومؤسسات مانحة، من أجل حظر تدريس أية موضوعات تتعلق بأسرى الحرية، أو الشهداء، أو النكبة الفلسطينية، أو الجدار العازل والتهجير. كما تطالب بشطب أية نصوص تشير إلى أن القدس هي العاصمة الأبدية والكاملة لفلسطين، وحذف الأنشطة والقصائد التي تزرع حب الوطن وروح الرباط والمقاومة، وربط المساعدات المالية الموجهة للميزانية والتعليم بهذه التعديلات تحت بند

"التوافق مع معايير السلام واليونسكو".

مدى الاستجابة الفلسطينية:

واجهت المناهج الفلسطينية ضغوطاً متصاعدة وهجمات متكررة. وعلى الرغم من المقاومة الراضة لهذه الضغوط في محطات عدة، إلا أن تقارير وتعديلات ميدانية كشفت عن تراجع وتجاوب مرحلي من قبل السلطة الفلسطينية لتفادي قطع التمويل. شمل ذلك سحب بعض الكتب المدرسية واستبدالها برزم تعليمية مؤقتة، وتخفيف حضور سيرة الأسرى والمفاهيم النضالية، وشطب نصوص وقصائد وطنية، واستبدال مصطلحات ومفاهيم وطنية واضحة بعبارات محايدة وعامة. هذا التراجع أثار سجلاً واسعاً ورفضاً مجتمعياً بين النخب التربوية والأسر التي رأت فيه مساساً خطيراً بصلابة الهوية الوطنية ورواية الحق الفلسطيني.

إن تجاوز حالة التردي الفكري والاستلاب الثقافي يقتضي إدراكاً حاسماً بأن معركة المناهج والوعي ليست مجرد ملف تعليمي إداري يخضع للمساومات المالية والتوازنات السياسية، بل هي جبهة المواجهة الرئيسية التي تحدد مصير وجود الأمة واستقلالها الحضاري. إن تجريف الذاكرة الوطنية وتسليم عقول الناشئة لسرديات المستعمر يُعد هزيمة استراتيجية أخطر في آثارها من نتائج المعارك العسكرية؛ إذ إن الخسارة الجغرافية يمكن استردادها ما دامت الإرادة حية والذاكرة صلبة، أما تفكيك الوعي وتزوير التراكم التاريخي فيؤديان إلى شلل دائم في قدرة الأمم على النهوض والمقاومة.

إن التحدي اليوم يتجاوز المؤسسات الرسمية التي ارتضت التكيف مع خيارات الخضوع والتنازل؛ ليكون واجباً شاملاً يقع على عاتق المجتمع، والأسر، والمعلمين، والأكاديميين، والقوى الأهلية والفكرية المستقلة. والمطلوب فوراً هو ابتكار الوسائل والأدوات المعرفية والإعلامية والتربوية البديلة لحماية الذاكرة الجمعية من التزوير، وترسيخ الحقوق الوطنية والدينية التأسيسية كحق عودة اللاجئين، وعروبة القدس كاملة، وحق الشعوب في المقاومة والتحرر. إن الشعوب التي تتخلى عن ثوابتها تحت مفاعيل الضغط والترغيب تفقد مبرر بقائها وكرامتها بين الأمم، بينما تظل الشعوب المتمسكة بهويتها وسرديتها قادرة على تجاوز ظروف الضعف الطارئة وإعادة كتابة تاريخها بإرادتها الحرة المستقلة.

من هو الإنسان؟ وماذا حدث لنا؟



حمزة قورقماز

وضبط النفس عند الغضب، ومراعاة حرمة الإنسان، معاني حاضرة في الحياة اليومية. ولا يعني ذلك أن الماضي كان خالياً من الشور؛ فلم يكن كذلك. لكن كان هناك أساس أخلاقي قوي يضع قيمة الإنسان في مركز النظر.

فماذا حدث لنا؟

ليس من الإنصاف أن نبحث عن الجواب في الأطفال وحدهم، ولا في الأسرة وحدها، ولا في وسائل التواصل وحدها. علينا أيضاً أن نعيد النظر في فلسفة التعليم نفسها. فإذا اختزل الإنسان في النجاح المادي والمنافسة والأداء، وأبعدت الأخلاق والمعنى الروحي عن مركز العملية التربوية، فلا يمكن أن نتجاهل الفراغ الذي قد ينشأ في داخله.

ولا شك أن ضعف الأسرة، واستيلاء العالم الرقمي على حياة الأطفال، والمحتويات التي تجعل العنف والإهانة أمراً عادياً، والنماذج السيئة، والتئمر، والوحدة، وضعف التواصل؛ كلها عوامل متداخلة في هذه المشكلة. لكن يبقى السؤال الأهم: من سيعلم الطفل قيمة الإنسان؟ وكيف؟

فلنعد إلى التفكير في التعليم من خلال الإنسان.

من هو الإنسان؟ ولماذا جاء إلى هذه الدنيا؟ كيف ينبغي أن تكون علاقته بنفسه؟ وما مسؤوليته تجاه الإنسان الآخر؟ وكيف يتعامل مع الأشياء من حوله؟ وكيف يبنى علاقته بربه؟

فإذا نقل التعليم المعلومات دون أن يوجب عن هذه الأسئلة، فقد يخرج أناساً متعلمين، لكنه لن يضمن بالضرورة أن يخرج أناساً صالحين.

فلنعلم أبناءنا الرياضيات واللغات والتاريخ والعلوم، ولكن لنعلمهم معها حرمة الإنسان، والرحمة، والأمانة، والحياء، والاعتدال، وأدب عدم

تتابع حوادث العنف التي يقع فيها الأطفال في المدارس، وما ينجم عن بعضها أحياناً من إزهاق للأرواح، ينبغي أن يدفعنا إلى التوقف والتفكير. وليس من الصواب أن ننظر إلى كل حادثة باعتبارها جريمة منفردة فحسب؛ لأن ذلك لا يتجاوز ظاهر المشكلة. أما السؤال الأعمق فهو: *ماذا حدث للإنسان؟ وكيف وصل طفل إلى مرحلة يستطيع فيها أن يؤذي إنساناً آخر أو يزهق روحه دون أن يدرك فداحة ما يفعل؟*

حين نتحدث عن التعليم، كثيراً ما نتحدث عن النجاح والامتحانات والمهنة والمستقبل المادي. لكن ثمة سؤالاً ينبغي أن يسبق كل ذلك:

من هو الإنسان؟

فالإنسان لم يُخلق ليكون مجرد مستهلك أو منتج، ولا ليعيش في سباق دائم مع الآخرين من أجل المال والمكانة. إنه مخلوق مكرم، حُمِلَ الأمانة، وجُعِلَ خليفة في الأرض. فإذا استقر هذا المعنى في عقل الطفل وقلبه، لم يعد الإنسان الآخر في نظره شيئاً عابراً يمكن إيذاؤه أو التخلص منه، بل أصبح نفساً لها حرمتها وكرامتها.

وكان الشيخ سامي أفندي رحمه الله يقول إن بداية طريق الوصول إلى الإنسان الكامل هي ألا تؤذي أحداً، ونهايته ألا تتأذى من أحد، وكان يقول إن الأول سهل والثاني صعب. فأن تكف يدك ولسانك عن إيذاء الآخرين أمر يستطيع الإنسان أن يجاهد نفسه فيه، أما ألا يتأذى من الناس، فذلك يحتاج إلى تربية أعمق للنفس، وللتوقعات، وللنظر إلى الدنيا.

ولعل هذا بالضبط من أعظم ما فقدناه اليوم: ثقافة تجعل عدم إيذاء الإنسان أصلاً من أصول التربية.

لقد تشكل هذا المجتمع عبر قرون، لا بالعلم وحده، بل بهذا النوع من الحكمة والأخلاق. كان احترام الجار، ورعاية الضعيف، والرحمة بالحيوان،

دين متصاعد واستثمار تحت الضغط

خبير اقتصادي لـ «فلسطين»: ضغوط متزايدة على الاقتصاد الإسرائيلي بعد ثلاث سنوات من الحرب

الناصرة-غزة / حاوره رامي رمانة:

قال الخبير الاقتصادي د. ثابت أبو الروس، إن الاقتصاد الإسرائيلي، بعد مرور ثلاث سنوات على الحرب على قطاع غزة، يبدو ظاهرياً متماسكاً وقادراً على الصمود، إلا أن مؤشرات عدة تكشف عن ضغوط وأعباء اقتصادية متزايدة قد تترك آثاراً طويلة الأمد.

خلال 2024، مقابل 20.7 مليون ليلة للإسرائيليين، بينها 7.5 ملايين ليلة لسكان تم إجلاؤهم من مناطق القتال في الجنوب والشمال.

كما تحدث أبو الروس عن تراجع القطاع الزراعي، مشيراً إلى أن المناطق المحاذية لغزة، إلى جانب مناطق في الشمال، تعد من المناطق الزراعية المهمة.

ويوضح أن عمليات الإخلاء والهجرة الداخلية من المستوطنات المحيطة بقطاع غزة، وكذلك من مناطق في الشمال، أدت إلى تعطيل جزء من النشاط الزراعي في تلك المناطق، الأمر الذي انعكس، وفق تقديره، على الإنتاج والصادرات الزراعية الإسرائيلية.

وبالرغم من هذه الضغوط، يرى أبو الروس أن الاقتصاد الإسرائيلي لا يزال قادراً على إظهار قدر من الصمود المالي، مرجعاً ذلك بصورة أساسية إلى عاملين: صادرات الأسلحة إلى الدول الأوروبية ودول أخرى، إضافة إلى الدعم الأميركي لدولة الاحتلال. وتقدم صادرات الصناعات العسكرية مثلاً واضحاً على أحد مصادر القوة التي يستند إليها الاقتصاد الإسرائيلي؛ إذ أعلن جيش الاحتلال أن صادرات الصناعات الحربية بلغت مستوى قياسياً قدره 19.2 مليار دولار في عام 2025، بزيادة تقارب 30% عن العام السابق، فيما بلغت قيمة الصفقات الحكومية المباشرة نحو 10 مليارات دولار.

لكنه يشدد على أن القوة العسكرية، رغم إمكانية اعتبارها إحدى أدوات القوة الاقتصادية، لا تمثل في حد ذاتها المعيار الأساسي لقوة الاقتصاد و"الدولة".

ويقول إن القوة الاقتصادية لأي دولة تقوم بصورة أساسية على قطاعات الإنتاج، وفي مقدمتها الزراعة والصناعة والتجارة والاستثمار، مشيراً إلى أن ما يظهر في السوق الإسرائيلية هو تراجع في عدد من هذه القطاعات نتيجة تداعيات الحرب.

وفي المقابل، تشير البيانات الكلية إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي نما بنسبة 2.9% خلال عام 2025، فيما ساهم قطاع التكنولوجيا الفائقة بنحو نصف النمو الاقتصادي المسجل في ذلك العام. كما أظهرت بيانات "بنك إسرائيل" أن الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2026 كان أعلى بنسبة 6.2% من مستواه في الربع الرابع من 2025، وإن كان جزء من هذا التحسن يعكس التعافي من التراجع الذي شهدته الأنشطة الاقتصادية في الربع الأول.



ضعف تدفقات العملات الأجنبية، بما فيها الدولار، وهو ما قد يترك آثاراً سلبية على الاقتصاد الإسرائيلي على المدى الطويل.

عزوف السياح

ويشير الخبير الاقتصادي إلى أن قطاع السياحة يعد من أبرز القطاعات المتضررة، موضحاً أن حكومة الاحتلال سعت لعقود إلى الترويج لنفسها كوجهة سياحية تتمتع بمقومات أمنية وسياحية، إلا أن الحرب أدت إلى عزوف أعداد كبيرة من السياح عن زيارة دولة الاحتلال.

ويوضح أن تراجع السياحة لا ينعكس على الفنادق والمنشآت السياحية فقط، بل يمتد إلى الأسواق والمنتجات والخدمات والقطاعات المرتبطة بالنشاط السياحي.

وتعكس البيانات الرسمية حجم التراجع؛ إذ بلغ عدد السياح والزوار القادمين إلى دولة الاحتلال نحو 974.4 ألفاً في عام 2024، مقارنة بنحو 3.2 ملايين في عام 2023. كما لم تتجاوز ليالي مبيت السياح الأجانب في الفنادق نحو 1.8 مليون ليلة

إلا أن استمرار الحرب منذ السابع من أكتوبر 2023 أدى، بحسب تقديره، إلى مغادرة أو نقل عدد من الشركات والاستثمارات إلى دول أخرى.

وتظهر بيانات ما تسمى "سلطة الابتكار الإسرائيلية" صورة مزدوجة للقطاع؛ فقد بلغ ناتج التكنولوجيا الفائقة نحو 352 مليار شيكل في عام 2025، بزيادة حقيقية بلغت 8.2% عن العام السابق، كما وصلت صادرات القطاع إلى نحو 85 مليار دولار، أي نحو 58% من إجمالي الصادرات الإسرائيلية. وفي المقابل، انخفض عدد العاملين في وظائف البحث والتطوير داخل الاحتلال بنحو 3,500 موظف خلال 2025، في أول تراجع من نوعه خلال عقد، بالتزامن مع توسع نشاط شركات إسرائيلية في البحث والتطوير والتوظيف خارج دولة الاحتلال.

ويرى أبو الروس أن استمرار الاتجاه قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا الفائقة،

أولى الهزات التي تعرض لها الاقتصاد الإسرائيلي تتمثل في العجز في الموازنة العامة

أرجح أن تقرر للعام الثاني تواليا موازنة بعجز يتجاوز 5% من الناتج المحلي الإجمالي

الإنفاق الحربي والعسكري ارتفع إلى مستويات قياسية ما انعكس مباشرة على الدين العام

حكومة الاحتلال تقترض مليارات الدولارات من الخارج بما في ذلك من دول ومؤسسات أوروبية

قطاع التكنولوجيا الفائقة (الهاي تك) يواجه بدوره تحديات كبيرة

هجرة الكفاءات والاستثمارات تعني تراجعاً في تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية

والاستثمار. وتؤكد البيانات الأحدث لـ "بنك إسرائيل" أن التضخم السنوي بلغ 1.5% في يوليو/تموز 2026، فيما خفض سعر الفائدة إلى 3.25% في سبتمبر/أيلول من العام نفسه.

هجرة الكفاءات

ويشير أبو الروس إلى أن قطاع التكنولوجيا الفائقة (الهاي تك)، الذي يمثل أحد أهم محركات الاقتصاد الإسرائيلي، يواجه بدوره تحديات كبيرة، مع انتقال شركات واستثمارات وعقول بشرية إلى الخارج. ويقول إن هجرة الكفاءات والاستثمارات تعني تراجعاً في تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وهو ما قد ينعكس على تدفقات العملة الأجنبية وعلى قوة الاقتصاد خلال السنوات المقبلة.

ويضيف أن سلطات الاحتلال عملت لعقود على ترسيخ صورتها كبيئة آمنة وجاذبة للاستثمار، ولا سيما في قطاع التكنولوجيا الفائقة، وهو ما شجع شركات عالمية على الاستثمار والعمل فيها.

وأوضح أبو الروس في حوار مع صحيفة "فلسطين" أن أولى الهزات التي تعرض لها الاقتصاد الإسرائيلي تتمثل في العجز في الموازنة العامة، مشيراً إلى أن العجز يُتوقع أن يبلغ نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2026.

وأضاف أن حكومة الاحتلال حضرت خلال شهري سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول لموازنة عام 2027، مرجحاً أن يتم، للعام الثاني على التوالي، إقرار موازنة بعجز يتجاوز 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس استمرار الضغوط المالية الناتجة عن تداعيات الحرب وارتفاع الإنفاق الحكومي.

وتشير أحدث توقعات ما يسمى "بنك إسرائيل" إلى أن عجز الموازنة قد يبلغ نحو 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، ونحو 4.2% في عام 2027، في السيناريو الأساسي. ويشير البنك إلى أن زيادة موازنة الحرب عن المستويات المفترضة في التوقعات من شأنها أن ترفع العجز والدين العام.

وينبه أبو الروس إلى أن الإنفاق الحربي والعسكري ارتفع إلى مستويات قياسية، الأمر الذي انعكس مباشرة على الدين العام، ودفع حكومة الاحتلال إلى زيادة اعتمادها على الاقتراض، سواء من الخارج أو من السوق المحلية.

ويوضح الخبير الاقتصادي أن حكومة الاحتلال تقترض مليارات الدولارات من الخارج، بما في ذلك من دول ومؤسسات أوروبية، إلى جانب الاقتراض الداخلي من القطاع المصرفي والقطاع الخاص، وهو ما يرفع من أعباء الدين ويزيد الضغوط على المالية العامة.

وبحسب "بنك إسرائيل"، بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 68.5% في عام 2025، فيما يتوقع البنك أن تستقر النسبة عند نحو 69% خلال عامي 2026 و2027.

وفيما يتعلق بالتضخم وأسعار الفائدة، يقول أبو الروس إن معدل التضخم استقر عند نحو 1.5%، وهو من أدنى المستويات المسجلة خلال السنوات الأخيرة، ما أتاح لـ "بنك إسرائيل" خفض أسعار الفائدة تدريجياً لتصل إلى نحو 3.25%.

ويضيف أن خفض أسعار الفائدة عادة ما يهدف إلى تحفيز الاستثمار والنشاط الاقتصادي، إلا أن اللجوء إليه في الحالة الإسرائيلية يعكس، وفق تقديره، وجود تحديات مرتبطة بالمشاريع الإنتاجية

تتواصل الجهود لإحياء الرياضة في غزة رغم الدمار الذي طال معظم منشآتها، فيما تبرز صالة أبو يوسف النجار في خان يونس نموذجاً لمحاولات التعافي وسط تحديات الإعمار والنزوح.

صالة أبو يوسف النجار.. بارقة أمل لإحياء الرياضة في خان يونس رغم الدمار

صالة أبو يوسف النجار: منشأة رياضية بارزة احتضنت بطولات وفعاليات شبابية لسنوات.

دمار واسع: أضرار جسيمة لحقت بالصالة واستاد خان يونس البلدي المجاور. حريق: تعرضت الصالة للحرق وأصبحت غير صالحة للنشاط الرياضي.

مأوى للنازحين: لجأت إليها عائلات فقدت منازلها خلال الحرب.

ورشة للتأهيل: المجلس الشبابي البلدي والمجلس الأعلى للشباب والرياضة بحثا سبل إعادة تشغيلها.

محمد حلس: الورشة وضعت خطوات أولية لإعادة الصالة وتأهيل منشآت أخرى.

أولوية إنسانية: ضرورة توفير مأوى آمن للنازحين ومراعاة احتياجاتهم.

ملعب اليرموك: بلدية غزة طرحت رؤية لإنشاء ملعب أولمبي على مساحة 27 دونماً.

264 منشأة مدمرة: حصيلة تعكس حجم الخسائر التي أصابت الرياضة في القطاع.

تعافي تدريجي: التمويل ومواد البناء وتأمين المنشآت تحديات أمام استعادة النشاط.



المنشأة إلى خطط قابلة للتنفيذ، ولو على مراحل تتناسب مع الإمكانيات المتاحة.

ملعب اليرموك.. جهود تتجاوز خان يونس
ولا تقتصر التحركات الرامية إلى إنقاذ المنشآت الرياضية على خان يونس، إذ سبق أن نظمت بلدية غزة ورشة عمل بشأن إعادة تأهيل وإعمار ملعب اليرموك والمنطقة المحيطة به، وطرحت رؤية مستقبلية لإنشاء ملعب أولمبي على مساحة تبلغ 27 دونماً، يتضمن مرافق ومباني إدارية وخدمات ومواقف للسيارات.

وتعكس هذه المبادرات أهمية التخطيط المبكر لمرحلة التعافي الرياضي، رغم صعوبة الظروف الميدانية والإنسانية.

فإعادة بناء الملاعب لا تتعلق بتشييد المنشآت فحسب، بل ترتبط باستعادة مساحات عامة تتيح للشباب ممارسة الرياضة، وتساعد الأندية على استئناف أنشطتها، وتمنح المواهب فرصة للتدريب والتطور.

264 منشأة مدمرة

وتكشف الأرقام الواردة بشأن حجم الأضرار عن اتساع الكارثة التي أصابت الرياضة الفلسطينية في قطاع غزة، إذ تعرضت 264 منشأة، ما بين ملاعب وصالات ومرافق رياضية، للتدمير خلال الحرب. ويعني ذلك أن التحدي لا يقتصر على ترميم مبنى أو إصلاح ملعب، بل يمتد إلى إعادة بناء منظومة رياضية كاملة تضررت بنيتها التحتية، وتراجعت معها فرص التدريب والمنافسة واكتشاف المواهب وتنظيم البطولات.

وتواجه الجهات الحكومية والأهلية والأندية والاتحادات الرياضية مهمة شاقة تتطلب توفير التمويل والمواد اللازمة، وتحديد أولويات إعادة التأهيل، وتأمين المنشآت القابلة للإصلاح، مع مراعاة احتياجات النازحين والظروف الإنسانية الصعبة.

ومع ذلك، تمنح ورش العمل والمبادرات المطروحة بارقة أمل في استعادة جزء من النشاط الرياضي، خصوصاً إذا تحولت الرؤى إلى برامج عملية، وحظيت بدعم المؤسسات المعنية والجهات القادرة على المساهمة في إعادة الإعمار.

وقد لا تبدأ العودة بملاعب مكملة التجهيز أو بطولات واسعة المشاركة، بل بخطوات تدريجية توفر الحد الأدنى من السلامة والمساحات المناسبة للتدريب والمنافسات، قبل الانتقال إلى إعادة بناء المنشآت الكبرى واستعادة الحياة الرياضية بصورة أوسع.

مخزناً للأدوية والمستلزمات الطبية. وبعد انسحاب قوات الاحتلال من غرب المدينة، تعرضت الصالة للسرقه والنهب، قبل أن تتعرض لاحقاً للحرق على أيدي مجهولين، لتصبح غير صالحة للاستخدام الرياضي.

ورغم حالتها المتضررة، لجأت بعض العائلات إليها واتخذتها مأوى، في مشهد يلخص حجم الأزمة الإنسانية التي تعيشها غزة، حيث اضطرت عائلات فقدت منازلها إلى البحث عن أماكن تحميها، حتى داخل المنشآت التي كانت مخصصة للرياضة والأنشطة الشبابية.

ورشة عمل لإعادة التأهيل

أمام هذا الواقع، انطلقت تحركات لإيجاد مسار عملي يعيد الصالة إلى الخدمة، من خلال ورشة عمل استضافتها بلدية خان يونس، ونظمها المجلس الشبابي البلدي والمجلس الأعلى للشباب والرياضة، لمناقشة آليات تأهيل الصالة وتحديد الخطوات الممكنة للاستفادة منها في ظل الظروف الراهنة.

وتكتسب هذه الجهود أهمية إضافية بالنظر إلى الدور الذي تؤديه الصالة في خدمة أندية خان يونس ورفع، خصوصاً مع نزوح أعداد كبيرة من سكان رفح إلى المناطق المتاحة في خان يونس، ما يزيد الضغط على المساحات والخدمات المحدودة في المدينة.

وأوضح محمد حلس، مدير عام وحدة الرياضة في المجلس الأعلى للشباب والرياضة، أن الورشة وضعت مجموعة من الخطوات التي يمكن أن تسهم في رسم الطريق نحو إعادة الصالة إلى النشاط، وفتح المجال أمام تنفيذ برامج مماثلة لتأهيل صالات أخرى تابعة للمجلس.

وأكد حلس أن المناقشات راعت ضرورة إيجاد حلول مناسبة تضمن توفير مكان آمن للنازحين الموجودين في الصالة، والاستجابة لاحتياجاتهم ومطالبهم، بما يكفل تعويضهم بصورة تليق بما تعرضوا له من معاناة خلال الحرب.

واستعرضت الورشة الوضع الفني للصالة، والأضرار والمخاطر التي تهدد المبنى، إلى جانب الحلول المقترحة للاستفادة من الموقع وإمكانية إعادة تأهيله وفق متطلبات المرحلة الحالية، في ظل صعوبة توفير مواد البناء ومستلزمات الإعمار.

ولا تبدو مهمة إعادة الصالة إلى سابق عهدها سهلة، في ظل حجم الأضرار والحاجة إلى معالجة المخاطر وتأمين المرافق الأساسية قبل استئناف النشاط. لكن طرح هذه الملفات يمثل خطوة أولى نحو تحويل الرغبة في استعادة

غزة/ إبراهيم أبو شعر:

تبذل العديد من الجهات الرسمية والأهلية جهوداً لإعادة النشاط الرياضي إلى قطاع غزة، ومنح الرياضيين فرصة ممارسة الألعاب المختلفة وإقامة البطولات والتدريبات والأنشطة المجتمعية في ملاعب وصالات آمنة، بعدما طال الحرب معظم المنشآت الرياضية، وحوّلت كثيراً منها إلى أنقاض، فيما تحولت منشآت أخرى إلى مراكز لإيواء النازحين الذين فقدوا منازلهم.

وتصطدم هذه الجهود بعقبات كبيرة، أبرزها النقص الحاد في الملاعب والصالات الصالحة للاستخدام، وصعوبة توفير مواد البناء ومستلزمات الترميم، إلى جانب الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، وبين ضرورة توفير المأوى للعائلات النازحة وحق الرياضيين في استعادة مساحاتهم، تبرز الحاجة إلى حلول توازن بين الأولويات الإنسانية والرياضية.

وفي قلب هذه التحديات، تبرز صالة الشهيد أبو يوسف النجار المغطاة في مدينة خان يونس، باعتبارها أحد أبرز المرافق الرياضية في جنوب القطاع، وشاهداً على سنوات طويلة من البطولات والفعاليات الشبابية والوطنية التي جمعت أجيالاً من الرياضيين. ورغم الدمار الكبير الذي لحق بها خلال الحرب، تتواصل الجهود لإعادة تأهيلها، في محاولة لاستعادة جزء من الحياة الرياضية التي فقدتها غزة.

صالة أبو يوسف النجار.. من البطولات إلى الدمار
لم تكن صالة أبو يوسف النجار مجرد مبنى لاستضافة المنافسات، بل شكلت على مدار سنوات مساحة مهمة للأندية واللاعبين والجمهور، واحتضنت بطولات وأنشطة رياضية وشبابية متنوعة، وأسهمت في تعزيز حضور الرياضة في خان يونس والمناطق المجاورة.

لكن الصالة تعرضت لأضرار جسيمة خلال اجتياح الاحتلال الإسرائيلي غرب المدينة ومحيط مستشفى ناصر، في وقت طال فيه الدمار استاد خان يونس البلدي المجاور، الذي يضم الملعب الرئيسي للمدينة ومدرجات كانت تمتلئ بالجمهور خلال المباريات والفعاليات الرياضية.

وتحوّل محيط المنشأتين، الذي اعتاد استقبال اللاعبين والمشجعين، إلى مشهد يعكس حجم الخسائر التي لحقت بالبنية التحتية الرياضية في المدينة، بعدما تركزت دبابات الاحتلال في استاد خان يونس البلدي، مخلقة أضراراً ودماراً في المكان.

ولم تتوقف معاناة الصالة عند الأضرار التي أصابت مبناها ومرافقها، إذ استخدمتها وزارة الصحة منذ اندلاع الحرب

استشهاد لاعب نادي التفاح حمزة حسونة

غزة/ مؤمن الكحلوت:

أستشهد معاذ حسونة لاعب فريق كرة القدم، بنادي التفاح الرياضي، الناشط في دوري الدرجة الثانية في قطاع غزة، وذلك بعد تعرضه، لاستهداف مباشر من طائرات الاحتلال الإسرائيلي اليوم، غرب مدينة غزة.

وشيع جثمان حسونة رفقة، ثلاثة شهداء ارتقوا في ذات القصف، حيث شارك في مراسم التشييع عدد من الرياضيين، وزملائه في الملاعب.

وشغل اللاعب حسونة، مركز رأس الحربة، ولعب لأندية المجمع الإسلامي، والتفاح، واليرموك، وتأهل مع الأخير لدوري الدرجة الثانية قبل 4 أعوام، وحصل معه على هدف دوري الدرجة الثالثة.

ونعى نادي التفاح لاعبه حسونة، وقال إنه فقد أحد أبرز لاعبي فريق كرة القدم بالنادي، مُشيراً إلى أنه يفخر بارتقاء كوكبة من الشهداء من أبنائه وكوادره.

وتعرضت الرياضة الفلسطينية لاستهداف واضح من قبل الاحتلال الإسرائيلي بشتى الوسائل والأساليب، من بينها استهداف نخبة واسعة من الرياضيين في شتى الألعاب الرياضية، مما أدى إلى استشهاد عدد كبير منهم وإصابة واعتقال آخرين.

ولم تكن هذه المرة الأولى التي تقوم بها قوات الاحتلال، بقتل الرياضيين سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، حيث سبق وأن اغتالت مجموعة كبيرة من الرياضيين البارزين، كما يقع العديد من اللاعبين والمدربين والإداريين الرياضيين في السجون الإسرائيلية، دون وجود رادع من الجهات الدولية المسؤولة.



6 انتصارات في افتتاح الجولة الثانية من بطولة كأس الألف شهيد

غزة/ مؤمن الكحلوت:

حققت أندية فلسطين وغزة الرياضي وخدمات خانيونس واتحاد خانيونس والاستقلال والترابط الفوز، في افتتاح منافسات الجولة الثانية من بطولة كأس الألف شهيد لكرة القدم، المقامة على ملاعب قطاع غزة.

فرع غزة والشمال

وعلى ملعب نادي فلسطين، وضمن منافسات المجموعة الأولى، حقق نادي فلسطين الفوز على بيت حانون الرياضي بنتيجة (2-1)، وسجل هادي فلسطيني عدنان العفيفي ومحمد عياد، فيما أحرز هيثم أبو عودة هدف بيت حانون الوحيد. وفي المباراة الثانية، ولحساب المجموعة الثانية، فاز غزة الرياضي على حطين بنتيجة (2-0)، وجاء الهدفان بتوقيع علي زائدة.

أدار المباراتين طاقم تحكيم مكون من محمود الصواف وفايز أبو عشيبة.

فرع الوسطى والجنوب

وعلى ملعب نادي اتحاد دير البلح، وضمن منافسات المجموعة الأولى، تغلب خدمات خانيونس على المصدر بنتيجة (2-0)، وسجل هادي الفوز عماد سلامة وإسماعيل صيدم.

وفي المباراة الثانية، حقق اتحاد خانيونس فوزاً مثيراً على شباب معن بنتيجة (4-3)، وأحرز رباعية اتحاد خانيونس محمد شبير ومحمد عمران، بواقع هدفين لكل منهما، فيما سجل ثلاثية شباب معن شريف معمر "هدفين"، وأضاف عماد

فسفوس الهدف الثالث.

وأدار المباراتين طاقم تحكيم مكون من محمد أبو شهلا ومحمود جرعون. وعلى ملعب خدمات دير البلح، ولحساب المجموعة الثانية، حقق الاستقلال فوزاً كبيراً على الأمل بنتيجة (4-1)، وسجل أهداف الاستقلال محمود أبو عيادة "هدفين"، وصخر زغرب ومهند السباخي، فيما أحرز حسين العديني هدف الأمل الوحيد.

وفي المباراة الثانية، تفوق الترابط على شباب خانيونس بنتيجة (3-4)، وسجل للترابط محمد أبو ظاهر "هدفين"، وقصي أبو ماضي ومحمود خطاب، بينما أحرز أهداف شباب خانيونس حسام بركات وإسماعيل جبر وأسامة البيطار.

وأدار المباراتين طاقم تحكيم مكون من عبد الرحمن زقوت ومحمد الزعانين.

مباريات اليوم

وتتواصل منافسات الجولة الثانية، اليوم، بإقامة 5 مواجهات في فرعي البطولة، حيث يتقابل اتحاد الشجاعية وأهلي بيت حانون، على ملعب نادي فلسطين، وعلى ذات الملعب يواجه شباب جباليا نظيره المشتل.

وعلى ملعب اتحاد دير البلح، يتبارى خدمات رفح، وخدمات المغازي، وكذلك شباب رفح، وأهلي البريج.

ويستقبل خدمات دير البلح نظيره خدمات النصيرات على ملعبه، في حين يلعب خدمات البريج مع شباب المغازي على ملعب فلسطين بمخيم النصيرات.



محمد بلح ينضم إلى العهد اللبناني

بيروت/ وكالات:

أعلن نادي العهد الرياضي اللبناني تعااقده مع الدولي الفلسطيني محمد بلح، ضمن تحركاته لتعزيز صفوف الفريق استعداداً للموسم الكروي 2026-2027، واستكمال تعاقداته على المستويين المحلي والأجنبي.

ووقع بلح عقد انضمامه إلى الفريق رسمياً في المركز الإعلامي للنادي، بحضور أمين السر محمد عاصي، ليبدأ تجربة احترافية جديدة في مسيرته الكروية، بعدما خاض تجارب متعددة في عدد من الدوريات العربية.

ويبلغ بلح 33 عاماً، وبدأ مسيرته الكروية في فلسطين من بوابة نادي الصداقة، قبل الانتقال إلى الاحتراف الخارجي، حيث مثل الأهلي وذات راس في الأردن، ثم لعب لفريقي صحم والسويق في سلطنة عُمان.

كما خاض اللاعب الفلسطيني تجربة في الدوري المصري، ارتدى خلالها قميصي المصري البورسعيد والمقاولون العرب، قبل أن ينتقل في الموسم الماضي إلى نادي الشحانية القطري، الذي شكّل محطته الاحترافية الأخيرة قبل الانضمام إلى العهد.

وعلى الصعيد الدولي، مثّل بلح المنتخب الفلسطيني الأول، وخاض في رصيده 10 مباريات دولية، ويتميز بقدرته على اللعب في مركز الجناح الأيسر والمهاجم، ما يمنح الفريق اللبناني خيارات إضافية في الخط الأمامي.

ويأمل العهد أن يشكل انضمام اللاعب الفلسطيني إضافة إلى قدراته الهجومية، مستفيداً من خبرته في الملاعب العربية وتعدد تجاربه الاحترافية، في إطار استعداداته للموسم الجديد وسعيه لتحقيق أهدافه خلال منافسات الموسم الكروي المقبل.





وسام عفيفة

هنا حفرنا، هنا دفننا

من حسن حظ المواطن الفلسطيني أن الانتخابات تُؤجل؛ فلو جرت، ربما اكتشف أن له رأياً، وهذه بداية متاعب لا تحتاجها القيادة.

الرئيس محمود عباس حدّد نوفمبر للانتخابات، ثم نقل الموعد إلى سبتمبر 2027. نوفمبر لم يعترض، وسبتمبر لم يُستشر، أما المواطن فتعود ألا يسأله أحد. وجوده في العملية الانتخابية مهم، لكن يمكن الاستغناء عنه إذا اقتضت المصلحة الوطنية. لا يعرف الناس لماذا فتح باب الانتخابات، ولا لماذا أغلق. كأنها زيارة عائلية رتبها الرئيس ثم اعتذر عنها، ولا يجوز التدخل في شؤون البيوت.

في بلادنا، الشعب مصدر السلطات، لكنه لا يملك نسخة من المفتاح.

مرت انتخابات 2021، أي مرّ موعدها. وقبلها حُلّ المجلس التشريعي، ثم استمرت الحياة التشريعية من دونه. اتضح أن المجلس يحتاج إلى الرئيس، أما الرئيس فيكفيه مرسوم.

وبعض الفصائل مشغول بمهمة دقيقة: تأييد القرار قبل معرفة اتجاهه. إذا أعلنت الانتخابات، فهي استجابة لتطلعات الشعب. وإذا تأجلت، فهي حفاظ على مصالحه. الشعب نفسه لم يفهم لماذا تتعارض تطلعاته دائماً مع مصالحه.

كان الرئيس، طوال سنوات، حاوياً ماهراً. يُخرج من الجراب مجلساً، ثم مرسومًا، ثم لجنة تبحث مصير المجلس. لكن كثرة العروض أزهقت الحيلة. صار الجمهور يرى ما تحت الطاولة، فيما يصّر المساعدون على أن يصقّ لما فوقها.

هذه المرة بدا الإخراج باهتاً. القرار يسبق تفسيره، ثم يأتي دور التوافق والأسباب الإجرائية، وربما حوار في القاهرة. يبدو أن الحوار ضروري كي يتفق الجميع على ما تقرّر بالفعل.

هناك احتلال وانقسام ودمار، وهي عقبات حقيقية يعرفها المواطن قبل أن يقرأ المرسوم. لكنه يريد أن يعرف: هل كانت غائبة عند تحديد موعد الانتخابات؟ وما الذي يضمن زوالها بحلول سبتمبر؟ أم أن المطلوب تغيير ورقة التقييم؟

ليس المطلوب أن يشرح الرئيس للشعب كل ما يفكر فيه. يكفي أن يشرح له ما يقرره باسمه.

هنا حفرنا، هنا دفننا. وإذا سأل المواطن عما دُفن، قيل له: صوتك.

وإذا رفع صوته، قيل له: احترام الهدوء، نحن نجهّز للحوار.



اعتداء وتهشيم أسنان.. بحرية الاحتلال تعتقل أفضل صانع قوارب في غزة

غزة/ أدهم الشريف:

لم يكن خروج الصياد عطية مقدار إلى بحر غزة لممارسة مهنته المعتادة في صيد الأسماك رحلة عادية هذه المرة؛ إذ انتهت باعتقاله والاعتداء عليه بالضرب المبرح على أيدي جنود بحرية الاحتلال الإسرائيلي الذين هشموا أسنانه قبل الإفراج عنه بعد نحو ثلاث ساعات من احتجازه.

واعتقلت بحرية الاحتلال الإسرائيلي عطية، قبل أيام، في أثناء ممارسته الصيد في محيط ميناء الصيادين، غربي مدينة غزة، إذ تعرض لاعتداء جسدي عنيف، في جريمة تعكس المخاطر التي يواجهها الصيادون الفلسطينيون خلال محاولاتهم لمواصلة العمل في البحر، بالرغم من الظروف القاسية التي تحاصر مهنتهم منذ اندلاع حرب الإبادة في أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

وبحسب والده مصطفى مقدار، احتجز جنود بحرية الاحتلال نجله عطية واعتدوا عليه بالضرب، ما أدى إلى تهشيم أسنانه، قبل أن يفرجوا عنه بعد نحو ثلاث ساعات. ولم يقتصر ما تعرض له على الحرمان المؤقت من ممارسة عمله، بل امتد إلى إصابته جسدياً، في واقعة جديدة تضاف إلى سلسلة الانتهاكات التي يتعرض لها الصيادون في بحر غزة.

يبلغ عطية من العمر (40 عاماً)، وهو واحد من أمهر صانعي قوارب الصيد وترميمها في قطاع غزة المحاصر، ومن خلال عمله هذا إلى جانب ممارسة الصيد، يحاول أن يعيل زوجته وأبناءه الخمسة، (3 أبناء وبنات).

كما يتحمل عطية مسؤولية أبناء شقيقه عوض (24 عاماً)، الذي استشهد في أثناء محاولته انتزاع حزمة مساعدات إغاثية قرب حاجز "زكيم"، في أقصى الشمال الغربي لقطاع غزة.

واستغرب الأب، الذي ورث عنه أبناؤه حرفة صناعة القوارب، حادثة الاعتقال والاعتداء الوحشي التي تعرض لها عطية عندما كان

نهشها القصف الإسرائيلي في وقت يمنع فيه الاحتلال إدخال المواد اللازمة لهذه الحرفة منذ ما قبل حرب الإبادة.

ومع استمرار انتهاكات بحرية الاحتلال، يجد الصيادون أنفسهم أمام معادلة شديدة القسوة؛ فإلّا البحر الذي يمثل مصدر رزق تحول إلى مساحة محفوفة بالمخاطر، في حين يضطرون إلى مواصلة العمل لتأمين احتياجات أسرهم، بالرغم من احتمالات التعرض للاعتقال أو الاعتداء أو فقدان معداتهم ومصادر دخلهم. وبالنسبة لعطية مقدار لم تنته الحادثة بمجرد الإفراج عنه بعد ساعات من الاحتجاز، إذ ترك الاعتداء وما رافقه من تهشيم أسنانه آثاراً جسدية تضاف إلى الضغوط المعيشية التي يواجهها، في حين يحاول التمسك بمهنته في واقع يزداد صعوبة.

يحاول بواسطة قارب صغير "حسكة" صيد الأسماك في مناطق قريبة من الشاطئ. ولا يمثل الاعتداء على عطية حادثة معزولة، إذ تصاعدت انتهاكات بحرية الاحتلال بحق الصيادين الغزيين منذ اندلاع الحرب، وسط مخاطر متزايدة تحيط بعملهم، تشمل الاعتقال والاعتداء الجسدي وملاحقة قوارب الصيد، الأمر الذي يهدد مصدر رزقهم الأساسي ويزيد من معاناتهم المعيشية.

ويكتسب الاعتداء على عطية مقدار بُعداً إضافياً بالنظر إلى خبرته المهنية؛ فهو أحد أمهر صانعي قوارب الصيد والسياحة في غزة، وهي حرفة ترتبط بخبرة تراكمت عبر سنوات من التعامل مع القوارب وصيانتها وصناعتها.

وتتجاوز تداعيات هذه الانتهاكات الأذى الجسدي الذي يلحق بالصيادين، لتطال قطاع الصيد البحري الذي يشكل مصدر دخل لآلاف العائلات، ويؤمن مورداً غذائياً مهماً للسكان، في وقت تتفاقم فيه الأوضاع الإنسانية والاقتصادية بسبب الحرب وتداعياتها. ولم يسلم قطاع الصيد من نيران الحرب، إذ تعتمد جيش الاحتلال استهداف رصيف الميناء وقوارب الصيد بالغارات الجوية العنيفة، ما أدى إلى تدمير 95 بالمائة منه بشكل كامل، وفق رئيس نقابة العاملين في قطاع الصيد زكريا بكر.

وبحسب قوله، فقد قتل جيش الاحتلال أكثر من 230 صياداً منذ اندلاع الحرب، واعتقل نحو 120 آخرين، بينهم ما يزيد على 55 صياداً ما يزالون رهن الاعتقال في سجون (إسرائيل).

وبالرغم من الاعتداء الذي تعرض له عطية مقدار، عاد للعمل مع والده ومجموعة من العمال في ورشة بدائية مخصصة لصيانة القوارب، وتقع في الجهة الجنوبية من ميناء الصيادين.

ويستخدم هؤلاء العمال مواد ومعدات بدائية لترميم ما يمكن ترميمه من قوارب الصيد بعدما

